

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9531

الجمعة، 12 كانون الثاني/يناير 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد كيم سانغ جين
	سلوفينيا	السيد جيوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد جانغ جون
	غيانا	السيدة رودريغيس - بيركيت
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-01070 (A)



أُفْتُتِحَتِ الجِلسَةُ السَّاعَةَ 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جَدُولُ الأَعْمَالِ.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل للمشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب للمشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة إيلزي براندز كيريس، الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة.

إن ما يتكشف في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، منذ ما يقرب من 100 يوم، هو حرب تدار من دون أي اعتبار تقريبا لتأثيرها على المدنيين. ففي غزة، لا تزال الحالة مروعة مع استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية عديمة الشفقة. ويمكننا أن نرى ذلك في عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال. ووفقا لوزارة الصحة في غزة، قتل حتى الآن أكثر من 000

23 شخص وأصيب أكثر من 58 000 منذ الأحداث المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ويمكننا أن نرى ذلك في النزوح القسري لـ 1.9 مليون مدني، ما يمثل نسبة مذهلة تبلغ 85 في المائة من مجموع السكان، الذين أصيبوا بصدمات نفسية وأجبروا على الفرار مرارا وتكرارا إذ يسقط وابل من القنابل والصواريخ على أماكن إقامتهم. ويمكننا أن نرى ذلك في الظروف المروعة على الأرض: الملاجئ تكتظ والغذاء والماء ينفدان، مع خطر المجاعة - كما ناقشنا في المجلس قبل اليوم - ينمو كل يوم. والنظام الصحي، كما ذكرنا الدكتور غيريسوس، في حالة انهيار. فالنساء غير قادرات على الولادة بأمان. ولا يمكن تطعيم الأطفال. ولا يمكن للمرضى والجرحى الحصول على العلاج. والأمراض المعدية تتزايد. ويبحث الناس عن مأوى وملاذ في ساحات المستشفيات.

والآن حل الشتاء إلى غزة، حاملا معه البرد القارس، مؤديا إلى تفاقم الصراع من أجل البقاء. وذلك يجعل الأمر يدعو إلى المزيد من الأسف الشديد أن المراقب ذات الأهمية الحيوية لبقاء السكان المدنيين تتعرض لهجوم لا هوادة فيه. فقد قُصفت 134 منشأة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة، كما قُتل 148 من موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية - من العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية. وتعرضت مواقع إنسانية للقصف في مناسبات عديدة، على الرغم من تحديد هويتها وإخطار جيش الدفاع الإسرائيلي بها. وفي الأيام القليلة الماضية وحدها، تعرض مبانٍ تابعان لمنظمة غير حكومية للقصف.

وأوامر الإخلاء تأتي بسرعة وبوتيرة لا هوادة فيها. ومع تحرك العمليات البرية جنوبا، زادت شدة عمليات القصف الجوي في المناطق التي طُلب من المدنيين الانتقال إليها حفاظا على سلامتهم. ويتكبد المزيد والمزيد من الأشخاص في رقعة أرض تزداد تقلصا، ليجدوا أنفسهم في مواجهة المزيد من العنف والحرمان وعدم ملائمة المأوى والافتقار شبه التام للخدمات الأساسية.

وكما قلنا مرارا في هذه القاعة، ما من مكان آمن في غزة. وأن

(تكلم بالإنكليزية)

ينعم المرء بحياة كريمة...

(تكلم بالفرنسية)

أمر شبه مستحيل.

(تكلم بالإنكليزية)

أن نقدم المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء غزة. لا يمكننا إلى حد كبير الوصول إلى خان يونس والمنطقة الوسطى ويكاد يكون ذلك مستحيلا. وفي الجنوب، من شأن توسيع نطاق الهجوم ليشمل رفح أن يشكّل تحديا خطيرا للعمليات الإنسانية المنهكة بالفعل التي تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية لمجرد تقديم تلك المساعدات الشحيحة. وقبل بضعة أيام، تكلمت بوضوح شديد، ربما، عن شجاعة وإنسانية الذين يحاولون القيام بعمليات التسليم هذه، لكن هذا صحيح - وعلينا أن نتذكر شجاعتهم وما يبذرونه من إنسانية.

ورغم أننا شهدنا زيادة طفيفة في عدد الشاحنات التي تدخل عبر معبري رفح وكرم أبو سالم، فإن الإمدادات الإنسانية وحدها لن تكون قادرة على تلبية احتياجات أكثر من مليوني شخص. وقد قلناها من قبل وقالها الأمين العام أيضا - لا يمكننا أن نحل محل القطاع التجاري في غزة، القطاع الخاص، الذي كان 80 في المائة من سكان غزة يعتمدون عليه في معيشتهم قبل اندلاع هذا النزاع الأخير. ولا بد من السماح للسلع التجارية بالدخول، على نطاق واسع، فهي، إلى هذا الحد، أساسية وأكثر أهمية من سلعنا.

(تكلم بالفرنسية)

وكما قلت قبل أيام .

(تكلم بالإنكليزية)

إن القائمة التي يتزايد إدراج المواد المرفوضة فيها تحول دون قدرتنا على جلب الإمدادات إلى غزة لإعادة تأهيل الهياكل الأساسية التي تحافظ على الحياة. ونظام الإجماع الطبي للمرضى إلى مصر غير كاف على الإطلاق في مواجهة هذا السيل الهائل من الاحتياجات. وفي ظل هذه الظروف، من شأن انتشار الأعمال العدائية جنوبا أن يفرض مزيدا من الضغوط سعيا للتهجير الجماعي للسكان إلى البلدان المجاورة - ونعلم أننا جميعا كنا نفكر في ذلك الاحتمال وما سيجلبه من مشاكل. وقد عرضت بعض الدول بالفعل استضافة

والآن تشكّل رفح، التي كان عدد سكانها قبل الأزمة حوالي 280 000 شخص فقط، موطننا لمليون نازح، ويتواصل قدوم المزيد منهم كل يوم. ويتكدس العديد من الأسر في شقة واحدة بدون مياه جارية أو مراحيض صالحة للاستخدام. وتُنصب الخيام وتُقام أماكن الإيواء المرتجلة حيثما أمكن ذلك، بما في ذلك على الأرصفة وفي الساحات ووسط الشوارع. ويصعب في الوقت الراهن أن نتصور أن الناس سيعودون إلى الشمال أو سيمكنهم ذلك.

وقد قوبلت جهودنا في الأمم المتحدة، بقيادة زميلنا جيمي مكغولدريك، لإرسال قوافل إنسانية إلى الشمال بالتعطيل والرفض وفرض الشروط المستحيلة. ويعرض عدم احترام نظام الإخطار الإنساني، نظام تقادي التضارب، كافة تحركات العاملين في مجال المساعدات للخطر، علاوة على عدم كفاية المركبات المدرعة ومحدودية معدات الاتصالات التي سمح لنا بإدخالها.

ويصف الزملاء الذين تمكنوا من الوصول إلى الشمال في الأيام الأخيرة مشاهد تثير الرعب التام - فهناك الجثث التي تُركت ملقاة على الطرق؛ والأشخاص الذين تبدو عليهم علامات المجاعة الواضحة الذين يوقفون الشاحنات بحثا عن أي شيء يمكنهم الحصول عليه للبقاء على قيد الحياة. وحتى لو تمكن الناس من العودة إلى ديارهم في الشمال، فإننا نعلم من الإحصاءات المتعلقة بالمباني التي تعرضت للتدمير أن الكثيرين لم يعد لديهم منازل يذهبون إليها.

(تكلم بالفرنسية)

وكما قلت في الجلسات السابقة، يكاد يكون من المستحيل.

وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء خطر زيادة انتشار الصراع على الصعيد الإقليمي. إننا نشهد بالفعل توترا وأعمالا قتالية متزايدة في الضفة الغربية، حيث استمرت الغارات الإسرائيلية على المدن الفلسطينية وزادت أعمال عنف المستوطنين بشكل مثير للقلق، مما أسفر عن الموت والتشريد وهدم المنازل. نحن جميعا نعلم، كما سنناقش لاحقا، بزيادة التوترات والنشاط العسكري في لبنان والبحر الأحمر وبلدي المفضل، اليمن. لا يمكننا أن نسمح لهذا بأن ينتشر أكثر من ذلك. إن عواقب مواجهة أوسع نطاقا - كما لو أن ما يحدث ليس سيئا بما فيه الكفاية - لا يمكن تصورها.

ما شهدناه منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر وصمة عار في الضمير الجماعي لكل شخص في هذه القاعة، وكل من يستمع إلى هذه الكلمات. وما لم نتصرف، سيصبح الأمر أكثر من ذلك - علامة لا تحمى على ادعاءاتنا بالإنسانية. وسيستمر الناس في المعاناة والموت من الصواريخ والقنابل والقذائف والرصاص وانعدام الأمان والمحاكمات وعدم كفاية الخدمات، وبأعداد متزايدة، من الجوع والمرض والتعرض للمخاطر. لقد سمعنا بالأمس تقارير تفيد بأن المجاعة والمرض والتعرض للمخاطر بدأت تنافس تأثير الوفيات والجروح والمعاناة التي يعاني منها سكان غزة من جراء القصف.

ولا يمكننا أن ندع ذلك يحدث. وأكرر دعوتي إلى قدر أكبر بكثير من الامتثال للقانون الدولي الإنساني - وستكون إيلزي براندز كيريس أكثر بلاغة مني - بما في ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية التي يعتمدون عليها؛ توفير الضروريات للبقاء على قيد الحياة؛ تيسير المساعدة الإنسانية على النطاق المطلوب؛ والمعاملة الإنسانية والإفراج الفوري عن جميع الرهائن.

وكما فعلت ربما كثيرا جدا،

(تكلم بالفرنسية)

قبل يوم، وقبل آخر،

(تكلمت بالإنكليزية)

المدنيين الذين يرغبون في مغادرة غزة لحمايتهم. وبإذن المجلس، أود أن أؤكد أنه يجب السماح لأي شخص نازح من غزة بالعودة، كما يقتضي القانون الدولي.

وفي ذلك السياق، نشعر بقلق بالغ إزاء البيانات التي أدلى بها مؤخرا وزراء إسرائيليون فيما يتعلق بخطط لتشجيع النقل الجماعي للمدنيين من غزة إلى بلدان ثالثة، وهو ما يُشار إليها حاليا باسم "الانتقال الطوعي". وتثير تلك البيانات مخاوف جدية إزاء إمكانية النقل الجماعي أو الترحيل القسري للسكان الفلسطينيين من قطاع غزة، وهو أمر يحظره القانون الدولي تماما. ويجب رفض أي محاولة لتغيير التكوين الديمغرافي لغزة رفضا قاطعا.

وفي حين أن غزة هي بؤرة هذه الأزمة، لا ينبغي لأحد منا أن ينسى أبدا مقتل 200 1 شخص وإصابة الآلاف وأسر مئات آخرين في الهجوم الوحشي الذي شنته حركة حماس وغيرها من الجماعات المسلحة على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وقد شاهد الكثيرون منا، بمن فيهم أنا، أفلاما من تلك الهجمات وسمعوا روايات عما ارتكب من أعمال عنف جنسية مقيتة في ذلك الوقت. ويتواصل إطلاق الصواريخ على المناطق المأهولة بالسكان في إسرائيل، مما يتسبب في وقوع المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين علاوة على الصدمات النفسية.

وما فتئت أسر الرهائن - من بين جميع الناس - تنتظر إطلاق سراح أحبائها منذ ما يقرب من 100 يوم. وقد خرج بعضهم خلال فترة التوقف التي استمرت خمسة أيام التي شهدنا فيها قدرا من الحرية، لكن عائلات الآخرين تنتظر الحصول على الأقل على بعض المعلومات حول سلامة الرهائن المتبقين. ومع الأسف، لم يُفرج منذ تشرين الثاني/نوفمبر عن أي رهائن، ولم يتم تبادل أي معلومات مع أسرهم وأحبائهم.

ودعونا لا ننسى تأثير هذه الحرب أيضا على إسرائيل. فقد تسبب

الهجوم الذي شنته حركة حماس وغيرها من الجماعات المسلحة في 7 تشرين الأول/أكتوبر، علاوة على استمرار إطلاق الجماعات المسلحة في غزة ولبنان للصواريخ - كما شهدت شخصا في تل أبيب - في تشريد أكثر من 100 000 شخص داخل إسرائيل.

إن ما حدث في غزة ليس مجرد نتيجة ثانوية للنزاع، بل هو نتيجة مباشرة للطريقة التي أُديرت بها الأعمال القتالية. بدأ التهجير الجماعي في غزة في يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر بإصدار السلطات الإسرائيلية أمرا للمدنيين الفلسطينيين شمال وادي غزة بإخلاء منازلهم والتوجه جنوبا.

وفي حين ذكرت إسرائيل أن أوامر الإجماع التي أصدرتها كانت من أجل سلامة المدنيين الفلسطينيين، يبدو أن إسرائيل لم تتخذ سوى القليل من الترتيبات اللازمة لضمان امتثال عمليات النقل هذه للقانون الدولي - ولا سيما ضمان الحصول بشكل مناسب على النظافة والصحة والسلامة والتغذية والمأوى واتخاذ خطوات للتقليل إلى أدنى حد من خطر انفصال أفراد الأسر. ومن ثم فإن عمليات الإجماع القسرية هذه، التي لا تستوفي الشروط اللازمة للشرعية، قد ترقى إلى الترحيل القسري، وهو جريمة حرب.

والواقع أن تلك الأوامر كثيرا ما كانت مربكة، وتتطلب من المدنيين الانتقال إلى ما يسمى بالمناطق الإنسانية أو الملاجئ المعروفة، على الرغم من حقيقة أن العديد من هذه المناطق قد تعرض للقصف في وقت لاحق في العمليات العسكرية الإسرائيلية وعدم توفر طاقة استيعابية في الملاجئ لاستقبال المزيد من الناس.

وقد وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عدد المدنيين الذين سعوا عبثا للعثور على مواقع آمنة من القصف الإسرائيلي المكثف والعمليات العسكرية الأخرى التي لا تزال مستمرة في جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك في أماكن محمية على وجه التحديد بموجب القانون الدولي الإنساني، مثل المستشفيات والمدارس. وقد وثقت الأمم المتحدة مقتل 319 شخصا نازحا داخليا وإصابة 1 135 آخرين في ملاجئ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وحدها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وقد تضرر أو دمر أكثر من 60 بالمائة من منازل الناس في مختلف أنحاء غزة. فلا يوجد مكان آمن في غزة.

ومما يضاعف من الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ 17 عاما، أن إسرائيل لا تفي بالتزاماتها، بما في ذلك بوصفها السلطة القائمة

أكرر دعوتي إلى وقف إطلاق النار. وأهم شيء، أكرر الدعوة إلى وقف إطلاق النار، وإلى المجلس إلى اتخاذ إجراء عاجل لإنهاء هذه الحرب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة براندز كيريس.

السيدة براندز كيريس (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أخطب مجلس الأمن بالنيابة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إن الحالة المدمرة والمعاناة الهائلة التي نشهدها في غزة يمكن منعها ويمكن التنبؤ بها وقد تم التحذير منها منذ عدة أسابيع.

إن فظائع هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر - التي يجب أن يحاسب مرتكبوها - لن تتسى.

وبالنسبة للفلسطينيين، يحمل خطر التهجير القسري صدى خاصا - فهو محفور في الوعي الجماعي الفلسطيني بما يشيرون إليه بالنكبة - كارثة عام 1948 عندما أجبر ملايين الفلسطينيين على ترك منازلهم.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، تم تهجير ما يقرب من 1,9 مليون فلسطيني - ما يقرب من 85 في المائة من سكان غزة - وكثير منهم في مناسبات متعددة. وقد اتبع بعضهم الأوامر الإسرائيلية بمغادرة مناطق معينة، وفر آخرون خوفا من الوقوع أيضا ضحايا للعنف والحرمان الشديد في حالة بقائهم. فقد تشتت شمل العائلات، وقتل عشرات الآلاف، وأصيب عدة آلاف آخرين بجروح خطيرة أو ما زالوا في عداد المفقودين.

كما نزح أكثر من 100 000 شخص داخليا في جنوب إسرائيل نتيجة للنزاع في غزة، وكذلك في شمال إسرائيل. وتفيد التقارير بأن إسرائيل وفرت الظروف لتهجيرهم في ظروف مرضية.

إن ما حدث في غزة ليس مجرد نتيجة ثانوية للنزاع، بل هو نتيجة مباشرة للطريقة التي أُديرت بها الأعمال القتالية.

المحلية في بيئة قسرية بشكل متزايد، مما قد يشكل تهجيماً قسرياً. ويأتي ذلك في سياق يتسم بزيادات هائلة في استخدام القوة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية، واحتجاز آلاف الفلسطينيين، وفرض قيود واسعة على الحركة. ولا يمكن استبعاد خطر نشوب نزاع موسع وشديد في الضفة الغربية.

وقد رسخت التصريحات التحريضية لبعض أعضاء القيادة الإسرائيلية التي تضغط من أجل إعادة توطين الفلسطينيين في الخارج بشكل دائم المخاوف من أن الفلسطينيين يجبرون عمداً على الخروج من غزة ولن يتمكنوا من العودة. ويجب ألا يُسمح بذلك. يجب أن يخضع حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم إلى ضمانات صارمة، حتى لو فتحت الممرات الإنسانية اللازمة للسماح للفلسطينيين بالفرار - وخاصة المرضى والمعوقين والمسنين والنساء الحوامل والأطفال - بما في ذلك إلى إسرائيل والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تدعم عودتهم باستعادة الخدمات الأساسية وتيسير إعادة الإعمار الضرورية في غزة، لا سيما وأن حجم الدمار ووجود مستويات غير مسبقة من المتفجرات من مخلفات الحرب يعينان أن هناك عقبات عملية رئيسية أمام عودة معظم المهجرين بالفعل إلى ديارهم في الأجل القريب.

ونحن بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان ولأسباب إنسانية والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن، كخطوات أولى لا غنى عنها نحو حل دائم. ويجب إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، ويجب السماح لهم بالعثور على الأمان والحصول على المساعدة التي تحافظ على الحياة، أينما كانوا. ويجب إدانة عنف المستوطنين في الضفة الغربية، ومتابعة المساءلة، ووقف المستوطنات. ويجب علينا أيضاً أن نتطلع إلى ما سيأتي بعد ذلك. يأتي العنف الحالي في سياق عقود من انتهاكات حقوق الإنسان. ومن أجل أي حل دائم لهذه الأزمة، يجب معالجة الأسباب الجذرية الكامنة - وهذا يشمل المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة في 7 تشرين الأول/أكتوبر - ومنذ ذلك الحين، وفي السنوات العديدة التي سبقت ذلك. إن

بالاحتلال، بتيسير دخول ما يكفي من المعونة والسلع التجارية الأساسية إلى غزة لتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية للسكان المدنيين. ويكاد يكون من المستحيل توزيع المعونة القليلة المتاحة لمن هم في أمس الحاجة إليها - الأمهات المرضعات، والحوامل، والرضع والأطفال، والمسنين، والمعوقين. وتشير التقديرات إلى أن مئات الآلاف لا يزالون في شمال غزة، حيث لم يسمح بأي مساعدات إنسانية تقريبا، وحيث لا تزال إمدادات المياه مقطوعة - وهو ما أجبر الناس على التوجه جنوباً - منذ بداية النزاع. ويعاني أكثر من 90 في المائة من السكان الآن من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وكثيرون منهم على شفا مجاعة من صنع الإنسان يمكن تجنبها. ونذكر بأن تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب محظور.

إن معدل الإصابات المدنية المرتفع بشكل غير مقبول، والتدمير شبه الكامل للبنية التحتية المدنية الأساسية، وتشريد نسبة ساحقة من السكان، والظروف الإنسانية البغيضة التي يضطر 2,2 مليون شخص إلى تحملها، تثير مخاوف جدية للغاية بشأن احتمال ارتكاب جرائم حرب، في حين أن خطر ارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة، بل وجرائم الفظائع، حقيقي جداً.

إن احتمال انتشار المجاعة والمرض على نطاق واسع، حيث يتكدس الفلسطينيون في شطر صغير جداً من قطاع غزة على طول الحدود المصرية في ظروف إنسانية مزرية واكتظاظ مع عدم كفاية المساعدات وانهايار في توفير الخدمات الأساسية، بينما لا يزال وسط غزة وخان يونس تحت القصف الجوي المستمر، يزيد بشكل تراكمي من مخاطر المزيد من النزوح الجماعي على نطاق أوسع. ربما حتى خارج حدود غزة. ومع حاجة الناس اليائسة إلى السلامة والأمن، فإن ذلك خطر يجب أن يكون المجلس منتبهاً له.

وكما وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان رفعت تقارير مؤخرًا فقد زاد، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون وأفراد الأمن الإسرائيليون بشكل كبير في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما أدى إلى تهجير العديد من المجتمعات

الشريف. إن مخطط التهجير القسري يجري الآن على كل الأراضي الفلسطينية من خلال القصف والهدم ومن خلال الاستيطان والضم. لكن هذا المخطط سيكون مصيره الفشل. ويجب أن يكون موقفنا واضحاً برفض تهجير الفلسطينيين من أرضهم. على الجميع أن يدرك ألا مكان للفلسطينيين إلا على أرضهم. وإن أي تهجير لهم هو مخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي، لا سيما المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. وعلى المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، أن يتكلم بصوت واحد وقوي لرفض تهجير الفلسطينيين. ولا أحد داخل هذه القاعة يمكن أن يبقى صامتاً أمام هذه المشاريع. إن الصمت هنا تواطؤ.

وفي الختام، نجدد مطالبنا بوقف عاجل ودائم لإطلاق النار في غزة. كما نجدد دعمنا الثابت للشعب الفلسطيني الشقيق حتى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والأمانة العامة المساعدة برانندس كاريس على إحاطتهما.

لقد مر أكثر من ثلاثة أشهر منذ أن نفذت حماس الهجوم الأكثر دموية ضد اليهود منذ المحرقة وأطلقت هذا النزاع. إنه نزاع قتل وشرّد عدداً كبيراً جداً من الناس. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، نزح أكثر من 1,8 مليون فلسطيني في غزة نزوحاً داخلياً. يحتمي الناس بمرافق الأمم المتحدة المكتظة؛ ويعيش آخرون في الشوارع - أسر بأكملها وأطفال صغار ومسنون.

والحالة مفاجئة ولا يمكن الدفاع عنها. وكان موقف الولايات المتحدة واضحاً وثابتاً: يجب أن يتمكن المدنيون الفلسطينيون في غزة من العودة إلى ديارهم بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. وأعلن الوزير بلينكن، في هذا الأسبوع بالذات أثناء وجوده في المنطقة، أن إسرائيل التزمت بأن ترسل الأمم المتحدة فريق تقييم إلى شمال غزة.

كما أوضحت الولايات المتحدة أنه يجب عدم الضغط على المدنيين لمغادرة غزة تحت أي ظرف من الظروف. إننا نرفض

ضمان العدالة واحترام وحماية حقوق جميع الشعوب - الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء - هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن يبنى عليه سلام دائم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة برانندس كاريس على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بن جامع (الجزائر): بداية، السيد الرئيس، أود أن أتقدم بالشكر للسيدة ايلز برانندس كاريس والسيد مارتن غريفيث على مداخلتيهما الوافيتين.

نجتمع اليوم والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني يقترب من يومه المائة، مع صور صادمة على الشاشات كل يوم وساعة من دون أي تحرك جدي لوقفها. ومثلما أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، فإن "ما يحدث بغزة سيبقى وصمة عار في جبين الإنسانية". نتساءل اليوم وتتساءل معنا شعوب العالم، ألا يكفي قتل أكثر من 30 000 شخص منهم أكثر من 10 000 طفل؟ ألا يكفي إصابة أكثر من 60 000 شخص؟ ألا يكفي تهديم أكثر من 60 في المائة من مباني غزة؟ ألا يكفي أن يواجه كل سكان غزة خطر المجاعة الآن؟ نعم، كل سكان غزة. هل سيقبل المجتمع الدولي أن يبقى أكثر من مليوني شخص يعانون من الجوع والمرض؟

إن القصف الهجومي لغزة، وتدمير بنيتها التحتية، واستهداف كل ما يرمز للحياة بها، من الواضح أنه يهدف إلى جعلها مكاناً غير قابل للحياة. وأيضاً قتل الأمل بالعودة إلى الديار في نفوس الفلسطينيين وهذا من أجل تسهيل وتنفيذ مخطط تهجيرهم خارج أرضهم، وهي سياسة يكثر من يدعمها اليوم بين مسؤولي سلطات الاحتلال، وذلك للعمل على تصفية القضية الفلسطينية من خلال تفريغ الأراضي المحتلة من سكانها، نعم، كل الأراضي المحتلة.

ففي الوقت الذي نركز فيه على غزة، لأن الأمور بها تجاوزت أسوأ ما يخطر على بال البشر، يجب ألا نغفل عن الضفة الغربية والقدس

قيود على إصدار تأشيرات الدخول. وبموجب تلك السياسة، اتخذنا خطوات لتحسين القيود المفروضة على منح التأشيرات للأفراد الذين يشاركون في تقويض السلام أو الأمن أو الاستقرار في الضفة الغربية أو يساهمون في تقويضه بشكل ملموس. ولكننا نعلم أن ذلك ليس سوى جزء من الصورة الأوسع، ونحث الحكومة الإسرائيلية على منع عنف

المستوطنين والتحقيق فيه ومحاسبة المتطرفين الذين يعملون على إطالة أمده. كما نحث الحكومة الإسرائيلية على ممارسة ضبط النفس في عملياتها في الضفة الغربية من خلال احترام البنية التحتية المدنية، وخاصة في مخيمات اللاجئين، وتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين.

وأخيراً، لطالما أكدنا أن الاستقرار في الضفة الغربية يتوقف على قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية. وهذا يعني أن السلطة الفلسطينية يجب أن تتخذ خطوات نحو الإصلاح والتشيط، ويعني أنه يجب أن تفرج إسرائيل عن الإيرادات التي تسمح للسلطة الفلسطينية بدفع رواتب قواتها الأمنية.

وفي هذه اللحظة البالغة الصعوبة، سارعت الولايات المتحدة إلى قيادة وتعزيز رؤية لتحقيق سلام دائم تتدمج فيها إسرائيل في المنطقة ولا يمكن فيها للجماعات الإرهابية أن تهدد أمن إسرائيل؛ ويحقق الفلسطينيون تطلعاتهم إلى إقامة دولة خاصة بهم ويتم توحيد الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية؛ ويعيش فيها الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام، مع وضع تدابير متساوية بخصوص الأمن والحرية والكرامة. هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. هذه هي الطريقة الوحيدة لإنهاء دورة العنف الرهيبة هذه بشكل نهائي. والواقع الدامغ هو أن الإسرائيليين والفلسطينيين سيعانون إلى الأبد من ندوب شكلتها سنوات وسنوات من انعدام الثقة والخوف والعنف. لكن الأجيال القادمة لا تحتاج إلى أن تعيش هذا الواقع. فلنعمل معاً لزرع بذور السلام. يجب أن تكون هذه مسؤوليتنا.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان إيلزي براندز كيريس على تقييماتهما الموضوعية للحالة الكارثية في قطاع غزة.

رفضاً قاطعاً تصريحات بعض الوزراء والمشرعين الإسرائيليين التي تدعو إلى إعادة توطين الفلسطينيين خارج غزة. فتلك التصريحات، إلى جانب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين التي تدعو إلى إساءة معاملة المحتجزين الفلسطينيين أو تدمير غزة، غير مسؤولة وتحريضية ولا تؤدي إلا إلى جعل كفالة تحقيق سلام دائم أكثر صعوبة.

ولكن مثلما تبعث تلك الكلمات برسالة سلبية، فإن الكلمات التي لا نسمعها من المجلس تبعث بنفس الرسالة. فلماذا لا يستطيع بعض أعضاء المجلس أن يدينوا الهجوم الإرهابي المروع الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر؟ لماذا توقف بعض أعضاء المجلس عن الحديث عن محنة أكثر من 100 رهينة تحتجزهم حماس - أو حقيقة أن حماس وحزب الله يواصلان إطلاق الصواريخ على إسرائيل؟ لقد تشرد حوالي 250 000 إسرائيلي داخلياً بسبب تلك الهجمات الشرسة. ولماذا رفض بعض أعضاء المجلس محاسبة حماس على استخدام المدنيين دروعاً بشرية؟ ونحث جميع الدول الأعضاء على التكلم والضغط على حماس وحزب الله للقيام بما يلزم لإنهاء العنف والتشريد اللذين تسببتا فيهما.

وحتى في الوقت الذي يركز فيه المجلس على النزاع في غزة، يجب ألا ينصرف انتباهنا عن الضفة الغربية، حيث حدث ارتفاع غير مسبوق في العنف في الأشهر الأخيرة. لقد رأينا مقاتلين متطرفين فلسطينيين يشنون هجمات ضد المدنيين الإسرائيليين. وندين تلك الهجمات إدانة قاطعة، تماماً كما ندين إدانة قاطعة هجمات المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين التي تستهدف الفلسطينيين وممتلكاتهم وتشرد مجتمعات بأكملها. وتعارض الولايات المتحدة بشدة المضي قدماً في إقامة مستوطنات في الضفة الغربية. ونرفض بشدة العنف الذي أصبح يميزها. فالمستوطنات في جوهرها تقوض الجدوى الجغرافية للحل القائم على وجود دولتين، وتزيد من حدة التوترات وتزيد من الإضرار بالثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لقد قتل ما لا يقل عن 340 فلسطينياً في الضفة الغربية على يد إسرائيليين في الأشهر الثلاثة الماضية.

وأريد أن أكون واضحة. ستواصل الولايات المتحدة التصدي لهذا العنف المتصاعد، بما في ذلك من خلال سياستنا الجديدة لرفض

الطويل والدموي للصدام الفلسطيني - الإسرائيلي، الذي يمتد لعدة عقود من القمع والاحتلال والعديد من الجرائم ضد الشعب الفلسطيني.

وإزاء تلك الخلفية، لم يتمكن حتى الآن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المعني بصون السلم والأمن الدوليين، من الاضطلاع بولايته المباشرة واتخاذ قرار يطالب بشكل لا لبس فيه بوقف فوري لإطلاق النار بين الطرفين. ويؤسفنا أن نلاحظ أن القرار 2712 (2023) لم يتضمن تلك الدعوة الرئيسية بسبب معارضة وفد، واحد، هو وفد الولايات المتحدة، وبالتالي فإن أهميته العملية منعدمة تقريبا. والقرار 2720 (2023) - الذي امتنعنا عن التصويت عليه، بناء على طلب الدول العربية - تحت ضغط من واشنطن، مليء بالدعوات المشكوك فيها تماما لتهيئة الظروف لوقف الأعمال القتالية. وأود أن أشدد مرة أخرى على أننا نختلف بشكل قاطع مع مضمون الفقرة 2 الحالية من منطوق القرار، وأود أن أقول إن المسؤولية عن جميع العواقب المحتملة ستقع على عاتق الدول التي أعطت موافقتها على صياغته التي تم تمريرها تحت ضغوط من الولايات المتحدة.

والى جانب القصف العشوائي المستمر واستهداف الأهداف المدنية لبث الرعب والذعر بين المدنيين، نرى أنه ثمة استراتيجية كلية واضحة لتجسير الفلسطينيين قسرا تنشأ من القدس الغربية. ومنطقها بسيط - جعل الحياة في غزة لا تطاق، بل ومستحيلة، تاركة المدنيين أمام خيار لا يمكن تصوره: مغادرة وطنهم أو القتل. إن استمرار الطرد القسري للفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية سيؤدي حتما إلى زعزعة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأسرها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على العالم بأسره. وقد دقت الأمانة العامة، بقيادة الأمين العام، وعدد هائل من الدول الأعضاء ناقوس الخطر لإدانة خطط القيادة الإسرائيلية هذه، وهي متحدة في رغبتها في اتخاذ إجراء حاسم لمنع هذا الترحيل القسري الجماعي للفلسطينيين من أراضيهم. والجانب الإسرائيلي، بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال، ملزم بالامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تحظر مباشرة ترحيل الأشخاص الذين يتمتعون

بإياد الاتحاد الروسي مبادرة الجزائر بعقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن اليوم بشأن الحالة في منطقة النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، مع التركيز على خطر التشريد القسري للفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية، واسترشادا بعدم قانونية الخطوات التي تتخذها القدس الغربية في هذا الصدد بموجب القانون الدولي. وهذه ليست سوى قطعة واحدة من الأحجية الدموية التي تشكل صورة الوضع الإنساني الكارثي في غزة. فحتى الآن، قتل أكثر من 23 000 شخص في الحبيب. ووفقا للبيانات الأولية وحدها، قتل أكثر من 7 500 طفل. ولا يزال آلاف الأشخاص في عداد المفقودين تحت أنقاض المباني التي تم تدميرها. وبالنظر إلى تواتر الضربات على المراكز السكانية وشدها، فإن العشرات، إن لم يكن المئات، من سكان غزة يقتلون ويشوهون كل يوم في غزة. لقد دمرت البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية، تدميرا شبه كامل. وقد أدى الحصار الكامل المفروض على غزة إلى نقص حاد في المياه والوقود والإمدادات الطبية.

ومنذ تصاعد النزاع، نزع بالفعل حوالي مليون شخص من ديارهم - نصفهم من النساء والأطفال. وغالبية المشردين داخليا - أو بتعبير أدق، الأشخاص المنقولين قسرا - لجأوا إلى مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي لا تزال تتعرض للقصف الإسرائيلي على الرغم من مركزها. لقد فقد هؤلاء الناس منازلهم وممتلكاتهم وسبل عيشهم، وكثيرون منهم في الواقع على حافة المجاعة الوشيكة.

إن الوضع الإنساني المتردي في غزة يبين مدى كارثية اتباع مسار يتجاهل القانون الدولي. وإن الهجمات التي شنت في 7 تشرين الأول/أكتوبر بالطبع تستحق الشجب. ولكن في الوقت نفسه، لا يمكن لتلك الأحداث أن تضيء الشرعية على استخدام إسرائيل العشوائي للقوة في قطاع غزة، خاصة وأن ذلك الشكل من أشكال الأعمال العدائية، الذي أصبح في الواقع عقابا جماعيا للفلسطينيين، ينطوي على العديد من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا ينظر إلى أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر بمعزل عن التاريخ

وإزاء هذه الخلفية القاتمة، يوجه انتباهنا إلى الرسائل المتداولة في وسائل الإعلام حول أفكار القيادة الإسرائيلية لإقناع البلدان العربية والأفريقية والأوروبية بقبول اللاجئين الفلسطينيين، مع تمويل عمليات النقل هذه من قبل الأنظمة الملكية العربية. إن هذه التسريبات، مقترنة بالتصريحات الاستفزازية المستمرة للمؤسسة الإسرائيلية، تثير توترات إضافية وتقوض الأساس القانوني الدولي المعترف به عالمياً للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية، والتي أدى تأكلها المستمر على يد واشنطن إلى الانفجار الحالي.

وفي ظل الظروف الراهنة، تظل النهج الأساسية للاتحاد الروسي بدون تغيير. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإلى ضمانات بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق وبأمان، وإلى إطلاق سراح الرهائن، وإلى استعادة الأفق السياسي لعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

استمر التصعيد في غزة الآن لـ 100 يوم، ولا توجد بادرة تشير إلى تراجعها. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها أنفسهم يساهمون في امتداد النزاع في جميع أنحاء المنطقة من خلال مهاجمة الشعب اليمني أمس في انتهاك للمادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة. وسيناقش المجلس تلك الحالة المتردية بالتفصيل في جلسة إحاطة منفصلة في وقت لاحق اليوم. ومن الواضح أن هذا النوع من الدبلوماسية الثنائية الفعالة - أو بالأحرى العمل التعسفي - في المنطقة هو ما يدور في خلد زملائنا الأمريكيين عندما يزعمون أنهم يعملون بشكل أفضل من الجهود المتعددة الأطراف.

وكل ذلك يؤدي إلى الاستنتاج الرئيسي المتمثل في أنه بدون وقف فوري لإطلاق النار في غزة، فإن الشرق الأوسط معرض لخطر الانزلاق إلى هاوية حرب شاملة ذات عواقب عالمية وخيمة. ومجلس الأمن ملزم بالانعقاد لاستئناف النظر في هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة ايلز براندس كيريس،

بالحمية ونقلهم قسراً. وعملاً بالمادتين 23 و 59 من اتفاقية جنيف الرابعة، يقع على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال أيضاً التزام خاص بضمان توفير السلع الأساسية للسكان المدنيين.

إزاء تلك الخلفية، وفي مواجهة الحالة الإنسانية الكارثية، فإن خطط إسرائيل لإغراق أنفاق غزة بمياه البحر - وفقاً لتقديرات مختلفة، فنحن نتكلم عن ملء 1 300 متر، بطول 500 كيلومتر، بـ 1.5 مليون متر مكعب من المياه - هي أيضاً مدعاة للقلق الشديد. وأود أن أشدد بصفة خاصة على أن عواقب تلوث المياه الجوفية - المصدر الوحيد للمياه العذبة لسكان غزة - ستستمر لقرون. إن تنفيذ مثل هذه الخطط لا يخاطر بكارثة بيئية واسعة النطاق فحسب، بل سيجعل أراضي المنطقة المحصورة غير صالحة للسكن تقريباً. ويمكن وصف هذه الأعمال بأنها أحد عناصر الإبادة الجماعية، وفقاً للفقرة الفرعية (ج) من المادة 2 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.

وقد رفعت جنوب أفريقيا وبنغلاديش وبوليفيا وجزر القمر وجيبوتي والبرازيل بالفعل دعاوى جماعية في هذا الشأن ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، بالإضافة إلى جلسات الاستماع المقبلة في النصف الثاني من شباط/فبراير في لاهاي بشأن العواقب القانونية لبناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن للمرء أن يعتمد على أن تقدم مؤسسة فاسدة مثل المحكمة الجنائية الدولية تقييماً مناسباً لما يحدث. ولا تساورنا أي أوهام بأن المدعي العام البريطاني للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، سيجد الشجاعة للوقوف ضد مؤيديه الغربيين وحلفائهم، لأن تلك الهيئة مدعوة لخدمة مصالحهم السياسية. وقد لاحظنا تقاعساً مماثلاً من جانب المحكمة الجنائية الدولية في قضية جرائم الحرب التي ارتكبتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأتباعهما في أفغانستان والعراق وليبيا. والتحقق، الذي لم يبدأ أبداً، تم ببساطة تقليل مستوى أولويته. وفيما يتعلق بإسرائيل، يتصرف رئيس المحكمة الجنائية الدولية بطريقة مماثلة، ويقتصر على تقديم تبريرات غامضة ويذكر ببعض النداءات التي سبق الإعراب عنها لوقف العنف.

ما في وسعنا لتحسين الوضع. وفي ذلك الصدد، نرحب بفتح إسرائيل لمعبر كرم أبو سالم، الذي أتاح نقطة دخول ثانية للمعونة الإنسانية إلى قطاع غزة.

وفيما يتعلق بالقرار 2720 (2023)، نقدر السرعة التي عين بها الأمين العام السيدة سيغريد كاغ منسقةً رفيعة المستوى للشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة. ونأمل أن يكمل عملها بالنجاح وأن تتفد قريباً آلية الأمم المتحدة للتسجيل بإيصال شحنات الإغاثة الإنسانية إلى غزة. وبالمثل، يدعو القرار 2720 (2023) إلى تهيئة الظروف لوقف مستدام للأعمال القتالية. وندعو إلى إحراز تقدم في ذلك الاتجاه.

وفي الختام، أكرر إدانة إكوادور للأعمال الإرهابية الفظيعة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وللعنف الجنسي وجميع أنواع العنف ضد المدنيين. وأكرر مطالبتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، وفي غضون ذلك، ضمان وصول المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الطبية، على النحو المطلوب في القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023).

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):
أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام غريفيث والأمينة العامة المساعدة براندز كيريس على إحاطتهما اليوم.

لدي ثلاث نقاط أود أن أدلي بها اليوم.

أولاً، ترفض المملكة المتحدة رفضاً قاطعاً أي اقتراح بإعادة توطين الفلسطينيين خارج غزة، بما في ذلك المقترحات المقدمة من أعضاء الحكومة الإسرائيلية. وبشاطرنا حلفاؤنا وشركاؤنا وجهات نظرتنا ومخاوفنا بأنه لا ينبغي إخضاع سكان غزة للتهجير القسري أو ترحيلهم من غزة.

ثانياً، يساور المملكة المتحدة القلق إزاء المستويات القياسية لما يرتكبه المستوطنون المتطرفون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأثره المدمر. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، نزح ما لا يقل عن 198 أسرة فلسطينية، بينها 586 طفلاً، بعد زيادة عنف المستوطنين المتطرفين والقيود المفروضة على سبل الوصول. وندعو حكومة إسرائيل ليس فقط إلى إدانة عنف

الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، على إحاطتهما الرصينتين اللتين استمعنا إليهما للتو، بينما نؤكد مجدداً دعم إكوادور لعملهما.

قبل أكثر من عام، دعا وفد بلدي في بياننا الأول الذي أدلينا به بصفتنا عضواً غير دائم في المجلس بشأن هذه المسألة، إلى وضع حد للبيانات التحريضية التي تعمق النزاع وتعرض على العنف (انظر S/PV.9236). لقد عقدت جلستنا اليوم بسبب القلق الذي ولدته هذه البيانات على وجه التحديد، وفي ظروف أصعب بكثير.

لقد كان المجلس واضحاً في رفضه النزوح القسري للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد فعل ذلك مرتين في الـ 60 يوماً الماضية، في القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023). وفي الجلسة الأخيرة، أبرز المجلس أن قطاع غزة يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأرض المحتلة في عام 1967 وكرر تأكيد رؤية الحل القائم على وجود دولتين، على أن يكون قطاع غزة جزءاً من الأرض الفلسطينية. وتؤكد إكوادور من جديد موافقتها التامة على ما ذكره المجلس وتصر على ضرورة التوصل إلى حل سلمي تفاوضي ونهائي وعادل للطرفين، مع وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

وفي الأيام الأخيرة، تلقينا رسالة من الأمين العام يقدم فيها تقريراً عن تنفيذ القرار 2712 (2023) (S/2024/26)، يذكر فيها بوضوح أن أحكام القرار لا تزال لم تتفد وأن التقدم المحرز غير كاف على الإطلاق. وتكشف الأحداث في الميدان عن استمرار العنف، والمزيد من القتلى والمصابين، وعن حالة إنسانية لا يمكن تحملها تتفاقم باستمرار. ولا يزال رهائن حماس رهن الاحتجاز. ولا يزال المدنيون ينزحون؛ ويزداد خطر امتداد العنف إلى المنطقة. وباختصار، نحن نلاحظ، للأسف، التأثير المحدود لأحكام المجلس في الواقع.

ونعتقد أن من الواضح في هذه الحالة أنه بدون وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية يستحيل تنفيذ ما تقرر. ولكن لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن تثبط عزيمتنا. ومن واجبنا مواصلة العمل وبذل كل

بعد مرور 100 يوم تقريباً منذ بداية هذه الجولة من النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، فقد أكثر من 23 000 شخص في غزة و 200 من موظفي الأمم المتحدة والصحفيين أرواحهم؛ ونزح 90 في المائة من سكان غزة. ودُمر أكثر من 60 في المائة من المنازل هناك. ويكافح مئات الآلاف من الأشخاص من أجل البقاء على قيد الحياة في خيام مؤقتة. وهذه ليست إحصاءات جامدة فحسب. فهي تمثل الخسائر في الأرواح البشرية والمعاناة التي يعيشونها على أساس يومي. وفي القرن الحادي والعشرين، فإن الأرقام القياسية التاريخية التي لا تزال تُحطم حتى اليوم ليست سوى تلك المتعلقة بالحروب وعدد القتلى الذي ينجم عنها، وهي وصمة عار لا تمحى على الضمير الإنساني.

وقد دعا المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة إلى وقف فوري لإطلاق النار. ولكن، تحت ذرائع مختلفة، عرقل أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة من خلال استخدام حق النقض في ازدياد صارخ للإنصاف والعدالة الدوليين وسلطة المجلس. لقد تكلم بعض الناس باستمرار عن حماية حقوق الإنسان ومنع الإبادة الجماعية، في حين أنهم في الوقت نفسه، وفي مواجهة الحالة المروعة في غزة، تظاهروا بالغباء، واستمروا في عرقلتنا وحاولوا تحويل انتباهنا في عرض صارخ للمعايير المزدوجة. ويتحتم علينا القضاء على جميع أشكال التدخل واتخاذ إجراءات قوية لإنهاء القتال وإنقاذ الأرواح واستعادة السلام.

أولاً، يجب رفض التهجير القسري للشعب الفلسطيني بأي شكل من الأشكال رفضاً قاطعاً. فغزة هي وطن الشعب الفلسطيني. وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، أُجبر أكثر من مليون شخص مرارا وتكرارا على الانتقال، في مواجهة التهديد المستمر بالموت. وليس لديهم مكان للاختباء أو الهروب. وقد دعا بعض السياسيين الإسرائيليين إلى الهجرة الطوعية من غزة، الأمر الذي نشعر بقلق بالغ إزاءه. وهذا يعني طرد مليوني شخص من غزة وتحويل غزة إلى ما يسمى بمنطقة آمنة غير مأهولة. وإذا نُفذت هذه الفكرة المروعة، فإنها ستشكل جريمة خطيرة بموجب القانون الدولي وستدمر في نهاية المطاف احتمالات حل الدولتين. وقد أحطنا علماً ببعض البيانات والتوضيحات التي

المستوطنين، بل أيضاً إلى اتخاذ إجراءات مباشرة ضد المسؤولين عنه، ومحاسبتهم وكفالة حماية المدنيين الفلسطينيين. كما نواصل دعوة إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وموقع القناة السفلى فيها، وإلى احترام جميع التزاماتها القانونية بشكل مطلق. ونؤكد من جديد موقفنا الثابت بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وأن التوسعات الاستيطانية تعوقنا عن تهيئة الظروف لسلام دائم في إسرائيل والضفة الغربية وجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثالثاً، تركز المملكة المتحدة بشكل مكثف على كفالة وصول المزيد من المساعدات إلى غزة. والمستويات الحالية غير كافية على الإطلاق لمواجهة الأزمة الإنسانية المتفاقمة. ويساورنا قلق عميق إزاء تقارير برنامج الأغذية العالمي التي تفيد بأن 9 من كل 10 أسر تحصل على أقل من وجبة واحدة في اليوم. ونريد أن نرى وقفا لإطلاق النار، ولكن يجب أن يكون وقفا مستداما لإطلاق النار - وقفا دائما. إن وقف إطلاق النار المستدام يعني وفقاً لـن تشكل فيه حماس تهديداً لأمن إسرائيل، وتصل فيه المساعدات دون عوائق، ويمكن فيه للفلسطينيين العودة إلى مناطق غزة التي نزحوا منها. وقبل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، نريد أن نرى هدناً إنسانية فورية ومستدامة. وسيسمح ذلك بإطلاق سراح الرهائن ودخول المزيد من المساعدات إلى غزة. ووفقاً للقرار 2720 (2023)، ندعو إسرائيل إلى السماح بإدخال كميات أكبر من المساعدات الإنسانية عبر أكبر عدد ممكن من الطرق.

وفي الختام، ندعو مرة أخرى إلى إطلاق سراح الرهائن الذين احتجزوا في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، واتخاذ تدابير للسماح بدخول المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة في غزة، وإلى وقف إطلاق نار مستدام مع أفق سياسي نحو حل الدولتين. كما أننا لا نزال ملتزمين بالعمل مع الإسرائيليين والفلسطينيين وجميع الأطراف في المنطقة وخارجها لجعل ذلك حقيقة واقعة.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الجزائر على مبادرتها بطلب عقد هذه الجلسة. كما أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والأمانة العامة للمساعدة براندس كاريس على إحاطتهما.

يمكن أن يتحده وقف فوري لإطلاق النار، تتطور الحالة إلى توسع في النزاع. ونحث المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان ذات النفوذ الكبير، على جعل تحقيق وقف إطلاق النار أولوية قصوى. وندعو إسرائيل إلى التراجع عن مسارها فوراً ووقف هجماتها العسكرية العشوائية على غزة وتدميرها.

وفي الضفة الغربية، ينبغي لإسرائيل أن تكبح فعليا عنف المستوطنين وتوقف عمليات التفتيش والاعتقالات والغارات التي يتعرض لها الفلسطينيون. وينبغي لإسرائيل أن تحول إيرادات الضرائب المصادرة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية في أقرب وقت ممكن. ويساورنا القلق إزاء الآثار غير المباشرة للنزاع في غزة على الحالة في البحر الأحمر. إن العمل العسكري الذي تشنه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد اليمن سيؤدي بلا شك إلى تفاقم التوترات الإقليمية. وندعو جميع الأطراف إلى التقيد الفعال بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وبذل جهود مشتركة لصون السلم والأمن في البحر الأحمر والشرق الأوسط.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والأمانة العامة المساعدة براندز كيريس على إحاطتهما المهمتين.

في البداية، يجب أن نشدد على أن الحالة الكارثية في غزة تسبب مستويات هائلة من الموت والمعاناة والتشريد في صفوف السكان المدنيين. ويعاني ملايين المدنيين من الحرمان من الضروريات الأساسية، مما يؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح. وتتجلى مأساوية هذه المحنة أكثر عندما ينظر المرء في العواقب الإنسانية للحالة على النساء والأطفال، الذين يعانون بشكل غير متناسب من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ونظام الرعاية الصحية المشلول.

ونؤكد من جديد أن هناك حاجة ملحة إلى تيسير إيصال المعونة الإنسانية إلى غزة وداخلها بصدق، بما في ذلك من خلال فتح نقاط عبور إضافية. وعلاوة على ذلك، يجب أن نتوقف جميع العوائق البيروقراطية التعسفية التي تعترض العمليات الإنسانية. ولا يقل عن ذلك أهمية الحاجة إلى كفاءة وصون سلامة موظفي الأمم المتحدة

قدمتها إسرائيل في هذا الصدد. ولكن فيما يتعلق بهذه المسألة، فبينما تكون الأقوال مهمة، فإن الأفعال أكثر أهمية. ونحن نولي اهتماما وثيقا لنوايا إسرائيل المعلنة، ولكننا نولي في الوقت نفسه اهتماما أوثق للعواقب الوخيمة لأفعالها.

ثانياً، يجب اتخاذ كل التدابير للتخفيف من آثار الكارثة الإنسانية. وفي الوقت الراهن، فإن الوصول إلى الإمدادات الإنسانية محدود جداً. فالغذاء والدواء وغيرهما من الإمدادات الأساسية نادرة للغاية. وينتشر المرض والجوع في جميع أنحاء غزة، والنظام الاجتماعي على وشك الانهيار. وقد شدد الأمين العام غوتيريش مراراً وتكراراً على أن إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة لا يمكن أن يتم تحت إطلاق النار. وإسرائيل هي التي وصلت قصفها العشوائي على غزة ووضعت عقبات عديدة تحول دون وصول الإمدادات الإنسانية. كما أن إسرائيل هي التي اتهمت الأمم المتحدة بأنها لا تملك الإرادة ولا القدرة على تقديم المساعدة الإنسانية، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. ويجب تنفيذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) تنفيذاً كاملاً. ويجب على إسرائيل أن تقي بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، وأن تكفل سلامة العاملين في المجال الإنساني، وأن تتعاون بشكل كامل في جهود الإغاثة الإنسانية. وترحب الصين بالمقترحات الملموسة التي قدمها الأمين العام غوتيريش فيما يتعلق بتنفيذ القرار 2712 (2023) وتعيين السيدة كاغ منسقة ريفية المستوى للشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة. وتؤيد الصين اتخاذ مجلس الأمن مزيداً من الإجراءات لإزالة العقبات التي تحول دون دخول إمدادات إنسانية كافية إلى غزة بشكل آمن وسريع وبلا عوائق.

ثالثاً، يجب السعي إلى وقف إطلاق النار بأقصى قدر من الإلحاح. إن وقف إطلاق النار وحده هو الذي يمكن أن يمنع سقوط المزيد من الضحايا بين المدنيين والكوارث الإنسانية ويهيئ الظروف للإفراج المبكر عن جميع الرهائن. ووقف إطلاق النار وحده هو الذي يمكن أن يمنع تدمير فرضية حل الدولتين. ووقف إطلاق النار وحده هو الذي يمكن أن يمنع منطقة الشرق الأوسط بأسرها من الانزلاق إلى هاوية مأساوية. ومع ذلك، من المثير للقلق أنه بدلاً من الأفق الذي

وتعدي المستوطنين غير القانوني والعنف في الضفة الغربية. وتشدد مالطة بقوة على أن المستوطنات تنتهك القانون الدولي وتعرقل السلام وتهدد إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وملتصدة الأراضي. إن عنف المستوطنين الإسرائيليين غير مقبول ويجب التصدي له دون إفلات من العقاب. كما أن هذه الأعمال توجج التوترات وتهدد بامتداد النزاع مرة أخرى. يجب على جميع الأطراف التخفيف من أي تهديدات توجج التوترات الإقليمية، بما في ذلك التصعيد على الخط الأزرق وفي البحر الأحمر. ويجب احترام المعايير العالمية للقانون الدولي على جميع الجبهات. ولم تكن إعادة الالتزام الأساسي بالحوار السياسي القائم على تحقيق حل الدولتين أكثر أهمية مما هي عليه الآن.

وتؤكد مالطة من جديد اقتناعها بأن الطريق الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام يكمن في إطار المعايير المتفق عليها دوليا لحل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، بما يلي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والأمانة العامة المساعدة براندز كيريس على إحاطتهما القيمتين.

لقد انقضت ثلاثة أشهر منذ أن ارتكبت حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الأعمال الإرهابية الشنيعة. ومنذ ذلك الحين، تتعرض غزة لقصف عنيف وقصف مستمر، مما يجعل غزة واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية التي نشهدها اليوم. إن مدى المعاناة في غزة يفوق التصور. إذ تغيد التقارير بمقتل ما لا يقل عن 23 000 فلسطيني في غزة، بما في ذلك خسارة مفاجئة لأكثر من 10 000 طفل. وقد شرد أكثر من 85 في المائة من السكان في جميع أنحاء قطاع غزة. ولم تسلم الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات وملاجئ الأمم المتحدة، من الهجمات. والمجاعة وشيكة، والمشردون داخليا معرضون بشدة لخطر الإصابة بالأمراض المعدية بسبب الظروف المعيشية السيئة جدا. إن البشرية في أزمة.

والعاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك أمن مبانهم. إن ارتفاع عدد القتلى بين موظفي الشؤون الإنسانية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أمر غير مقبول. وفي ذلك السياق، تدعو مالطة إلى التنفيذ الفوري والكامل للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023). ونتطلع إلى العمل مع منسقة الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة المعينة حديثا، السيدة سيغريد كاغ، من أجل كفالة ذلك.

ويجب ألا ننسى أيضا محنة أولئك الرهائن الذين لا تزال حماس تحتجزهم في غزة. ووفقا للقرار 2712 (2023)، تدعو مالطة إلى الإفراج الفوري والأمن عن الرهائن المتبقين. وندين دون تحفظ هجمات حماس الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك تكرار إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، وندين كذلك أي أعمال عنف جنسي ترتكب. وتشدد مالطة على الأهمية القصوى للتقيد بالقانون الدولي الإنساني ومساءلة من ينتهكونه. ويتحتم على جميع الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين وحماية البنية التحتية المدنية. وبالمثل، فإن الهجمات على المواقع الدينية والأفراد الذين يلتصون للجوء داخلها أمر غير مقبول، وكذلك أي استهداف متعمد للصحفيين في النزاع.

ولا نزال مقتنعين بضرورة الوقف العاجل للأعمال القتالية. والتوصل إلى وقف لإطلاق النار لا اعتبارات إنسانية هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله القيام باستجابة إنسانية مجدية وفعالة في جميع أنحاء غزة. ووقف الأعمال القتالية أمر حاسم أيضا في سياق تشريد الشعب الفلسطيني. ويجب السماح للفلسطينيين في غزة بالعودة إلى ديارهم أو توفير مأوى ملائم وآمن لهم إلى أن يعاد بناء منازلهم. ويشكل التهجير القسري للسكان ونقلهم من الأراضي المحتلة انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وجريمة حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ونرفض أي محاولات للترحيل القسري أو القسري للشعب الفلسطيني من غزة. والبيانات التي أدلت بها في هذا الصدد شخصيات داخل حكومة إسرائيل مؤسفة جدا.

ويساورنا قلق عميق أيضا لأننا شهدنا في الأسابيع الماضية عودة الترحيل القسري للمجتمعات الفلسطينية المرتبطة بعمليات الهدم

السيد جبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والأمينة العامة المساعدة براندز كيريس على إحاطتهما الرصينتين والواضحتين جدا.

بالنظر إلى الحالة في غزة ومنطقة الشرق الأوسط عموما، نعتقد أن الوقت قد حان للتفكير في مسؤوليتنا بوصفنا مجلس الأمن. وتشاطر سلوفينيا مقدمي الإحاطتين شواغلها فيما يتعلق بالتصريحات العديدة التي أدلى بها مؤخرا أعضاء في الحكومة الإسرائيلية يقترحون فيها التهجير الجماعي للفلسطينيين من غزة، ونرفض بشدة تلك التصريحات. فأى تهجير للسكان الفلسطينيين من غزة سيشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني، يصل إلى حد جريمة حرب. وندين هذه التصريحات التي لا تؤدي إلا إلى تصعيد التوترات.

ثانيا، نشعر بالهلع إزاء الظروف الراهنة التي يعيشها النازحون داخليا في غزة. فقد نزح 85 في المائة من سكان غزة. وتجبر العمليات العسكرية، بما في ذلك القصف العشوائي، الناس على الفرار مرارا وتكرارا.

وكما أوضحت الرسالة الأخيرة للأمين العام (S/2024/26)، فإن غزة تواجه الموت والدمار على نطاق واسع. والمجاعة متفشية. وهناك كارثة صحية عامة متنامية، والأطفال والنساء الحوامل وكبار السن من بين الفئات الأكثر عرضة للخطر. وهناك حاجة ماسة إلى زيادة المعونة الإنسانية والسماح بتقديم المساعدة الإنسانية بسرعة وأمان وبلا عوائق. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين السيدة سيغريد كاغ في منصب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، ونحن على استعداد لدعمها.

طوال فترة النزاع، دعونا مرارا وتكرارا إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وأود أن أعرب عن قلقنا إزاء الانتهاكات الجسيمة التي نشهدها في غزة. وتبين جميع التقارير التي نتلقاها عن الحالة الإنسانية أن غزة أصبحت مكانا لا يصلح للعيش. وما فتئ الناس يلتمسون المأوى في مستشفيات ومرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل بشعور أكبر من الإلحاح من أجل تخفيف حدة الكارثة الإنسانية في غزة. ونؤيد تأييدا تاما منسقة الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة التي عينت مؤخرا، السيدة سيغريد كاغ، وموظفيها تحقيقا لتلك الغاية. وبينما اتخذ مجلس الأمن القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023)، للأسف، لا يزال تنفيذهما الفعال بعيد المنال بسبب القتال العنيف المستمر. وبما أن الامتداد الإقليمي العنيف يحدث بالفعل، فإن الأمر الأكثر إلحاحا هو وقف تصعيد النزاع. وفي هذا الصدد، فإن موقفنا واضح، كما يتضح من مواقفنا من التصويت للقرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة المُعتمد في 12 كانون الأول/ديسمبر 2023 (قرار الجمعية العامة دإط-22/10). ونود أيضا أن نشدد مرة أخرى على أنه يجب إطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات المسلحة فوراً وبدون شروط لتهيئة ظروف أفضل لتخفيف حدة التوترات.

وتشعر اليابان بالقلق إزاء الخطاب التحريضي الذي قام به مؤخرا وزراء إسرائيليون بشأن "إعادة توطين" الفلسطينيين خارج قطاع غزة. إن أي محاولة لتهجير الشعب الفلسطيني قسرا لا تتسق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنتهك القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. إننا نرفض أي تهجير قسري من هذا القبيل. ونشدد أيضا على ضرورة تهيئة الظروف لتمكين الفلسطينيين المشردين في غزة من العودة بأمان إلى ديارهم. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بالتقارير الصادرة مؤخرا التي تفيد بأن إسرائيل وافقت على السماح للأمم المتحدة بإيفاد بعثة تقييم في شمال غزة. يجب أن نهيئ بيئة مواتية يمكن فيها للسكان العودة بأمان إلى منازلهم.

في الختام، ستواصل اليابان بذل قصارى جهدها للإسهام في تخفيف حدة هذا النزاع داخل غزة وخارجها. ويظل حل الدولتين هو السبيل العملي الوحيد لكي تعيش إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل، والتي يجب أن تشمل قطاع غزة والضفة الغربية، جنبا إلى جنب في سلام وأمن متبادلين.

عندما تناولت سيراليون لأول مرة بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" في مجلس الأمن في أيار/مايو 1970 (انظر S/PV.1539)، ذكر ممثلنا أن محنة اللاجئين الفلسطينيين كبيرة وأن التنمية والتقدم مسألة ملحة للعرب واليهود على حد سواء وأنه من المؤكد أن من مصلحة البشرية أن نبث جميعاً، بحماس وإصرار، عن سبيل لتحقيق السلام، بما يسمح بعملية التوفيق والمصالحة. وبعد أكثر من نصف قرن، نجتمع في هذه القاعة للتصدي لخطر التهجير القسري للفلسطينيين في غزة.

وفي سياق استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والتصعيد في أعقاب الهجمات الشنيعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أدانت سيراليون ولا تزال تدين بأشد العبارات الهجوم الشنيع الذي نفذته حماس ضد مدنيين إسرائيليين وأخذ الرهائن. وتشدد سيراليون على دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، بينما تلتفت إلى أن أخذ الرهائن انتهاك خطير للقانون الدولي.

كما ندين بشدة الهجمات على المدنيين، بمن فيهم المدنيون الفلسطينيون، والبنية التحتية المدنية، فضلاً عن ممارسة العقاب الجماعي والتهجير القسري للشعب الفلسطيني. وكما أفاد الأمين العام، فإن 1,9 مليون فلسطيني نازحون داخلياً ومعظمهم يحتمون داخل منشآت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة أو بالقرب منها. ونرفض أي محاولة لإبعاد الفلسطينيين عن قطاع غزة أو الضفة الغربية، سواء مؤقتاً أو لفترة طويلة الأجل.

ونأسف بشدة للتكلفة البشرية الباهظة بشكل غير مقبول؛ وتفيد التقارير بمقتل قرابة 23 000 مدني فلسطيني منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وكانت النساء والأطفال هم الأكثر تضرراً. ونأسف لأن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني والصحفيين يدفعون حياتهم ثمناً. وتدعو سيراليون إلى محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، وعن الجرائم التي تثير قلقاً بالغاً لدى المجتمع الدولي.

مكتظة وتفتقر إلى المرافق الصحية الملائمة، بل إن تلك المرافق تعرضت للقصف. ويحتمي المدنيون داخل ما يسمى بالمناطق الآمنة، التي تعرضت للقصف أيضاً.

وخلاصة القول هي أنه ما من مكان آمن في غزة. ولذلك، أين سيعود هؤلاء الناس؟ إننا نتحدث عن أحياء بأكملها تحولت إلى أنقاض. وتضررت الطرق والهيكل الأساسية ذات الصلة بالمياه والكهرباء والصرف الصحي - وهي أبسط الهياكل الأساسية. ودُمرت المستشفيات والمواقع الدينية والمدارس والمتاحف وميناء غزة القديم ومواقع أخرى.

وبطبيعة الحال، نحن على علم باستخدام حماس لبعض الهياكل الأساسية المدنية لمواصلة هجماتها على إسرائيل. وبطبيعة الحال، فإننا ندرك وحشية الهجوم الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر على المدنيين الإسرائيليين. ونشعر بقلق بالغ إزاء المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي الذي ارتكبه حماس، والتي يتعين التحقيق فيها ومعالجتها. وندعو حماس إلى إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً حتى يتمكنوا من العودة إلى عائلاتهم. ولكن هذا لا يمكن أن يبرر، وهو بالفعل لا يبرر، التدمير غير المتناسب للبنية التحتية المدنية والحياة في غزة. ولا تكفي إدانة التصريحات المتعلقة بالتهجير. إن علينا منع الأعمال التي تؤدي إلى النزوح. وليس بالضرورة أن يكون التهجير قسرياً، بل يمكن أن يحدث لأن الفلسطينيين ليس لديهم أي مكان يعودون إليه.

يقودني ذلك إلى نقطتي الأخيرة. قبل أن نقدر على تمكين الأمم المتحدة من إيصال ما يكفي من المساعدة الإنسانية إلى سكان غزة وقبل أن نبدأ في تهيئة الظروف لعودة آمنة، يتعين علينا المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار - وقف لإطلاق النار يوقف تدمير غزة ويعيد الرهائن إلى ديارهم ويساعدنا في تهدئة الحالة في المنطقة.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والأمينة العامة المساعدة إيلزي براندز كيريس على إحاطتهما الهامتين.

غريفيث في إحاطته لأعضاء مجلس الأمن أن الحالة الإنسانية في غزة لم تشهد تحسناً يذكر على الرغم من اتخاذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023). وأوضح الأمين العام غوتيريش أيضاً، في رسالته المقلقة إلى المجلس الأسبوع الماضي (S/2024/26)، أن مستوى المساعدات المقدمة للفلسطينيين في غزة غير كاف تماماً لمليون شخص في ظل انتشار شبح المجاعة على نطاق واسع.

ومن الأهمية بمكان تنفيذ هدى إنسانية أكثر استدامة يمكن أن تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية بشكل مستدام. واستناداً إلى هذه الهدى، لا بد من توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية والتعجيل بها. ويصطف ما لا يعد ولا يحصى من الشاحنات المحملة بالمساعدات الإنسانية من بلدان عديدة، في انتظار دورها لدخول غزة، وهو ما شهدته بنفسي في زيارتي لمعبر رفح.

يجب ضمان حق الشعب الفلسطيني في العيش على أرضه. وأما الترحيل القسري للفلسطينيين خارج فلسطين، أفرديا كان أم جماعيا، بما في ذلك قطاع غزة، فأمر غير مقبول بكل بساطة. وفي هذا الصدد، يساورنا قلق عميق بشأن تعليقات صدرت عن مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى اقترحوا فيها نزوح الفلسطينيين بشكل جماعي من غزة، أو هجرتهم الطوعية منها كما يسمونها. كما نشعر بقلق بالغ إزاء الملاحظات التحريضية التي أدلى بها مختلف الوزراء الإسرائيليين بضرورة أن تعيد إسرائيل توطين قطاع غزة. ويدين قرار مجلس الأمن 2334 (2016) الذي اتخذ في عام 2016، بوضوح، جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1976 وطابعها ووضعها، بما في ذلك نقل المستوطنين الإسرائيليين وتشريد المدنيين الفلسطينيين. ويشكل أي من هذه الأنشطة انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب وقف جميع الأنشطة الاستيطانية كما يجب عدم إعادة توطين غزة. ويدعو القرار 2334 (2016) الأطراف إلى الامتناع عن أعمال الاستنزاف والتحريض والخطاب المؤجج للمشاعر. ولا يساعد خطاب المسؤولين الإسرائيليين الرفيعي المستوى - بمن فيهم العديد من الوزراء

خلال الأشهر الثلاثة الماضية، شهدنا حالة أصبحت محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد، مما أدى إلى انهيار النظم وخسائر في الأرواح وتدمير البنية التحتية المدنية في قطاع غزة. وزادت الحالة من تعقيد مسألة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، مع ما يترتب على ذلك من تصعيد إقليمي. ونلاحظ بقلق بالغ الحالة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة بسبب استمرار العنف ومنع وصول المعونة الإنسانية المنقذة للحياة على النطاق المطلوب وبالوسائل اللازمة.

وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) وللتزاماتها بموجب القانون الدولي من أجل تسهيل وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وبلا عوائق إلى المدنيين المحتاجين. ولذلك، تدعو سيراليون إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية والذي نرى أنه سيضع حداً للفظائع ويخفف من حدة التوترات الإقليمية ويسمح بتوطيد الجهود الإنسانية الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون والموجهة نحو تنفيذ عملية فعالة للمعونة الإنسانية في قطاع غزة.

في الختام، تكرر سيراليون دعوتها إلى بذل جهود سياسية ودبلوماسية لتيسير حل الدولتين الذي سيكفل أن تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن دائمين.

السيد كيم سانغجين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر بدوري وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والأمين العام المساعدة لحقوق الإنسان إليزي براندز كيريس على إحاطتهما اليوم.

مر أكثر من ثلاثة أشهر على الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والتي ندينها بأشد العبارات. ومنذ ذلك الحين، لا تزال الأعمال العدائية مستمرة في غزة وإسرائيل، مخلفة عواقب خطيرة جدا. وفي الأسبوع الماضي، وصف وكيل الأمين العام غريفيث الحالة في الميدان قائلاً إن غزة باتت مكاناً للموت واليأس. وما من أماكن آمنة في غزة يمكن أن يلجأ إليها المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، لأن المستشفيات نفسها محاصرة بالعمليات العسكرية والغارات الجوية. واليوم، ذكر وكيل الأمين العام

بهم بصورة متزايدة في قطاع غزة وأجبروا على العيش في أسوأ الظروف اللاإنسانية وبدون إمدادات كافية من الغذاء والماء والدواء والوقود وغيرها من المواد الأساسية الضرورية للبقاء على قيد الحياة. ولحقت أضرار بالغة بالخدمات الاجتماعية، بما في ذلك توفير التعليم الجيد والرعاية الصحية. وباتت النساء غير قادرات على الإنجاب - وهي من التجارب الأكثر قداسة - في بيئة آمنة. وانعدام الأمن الغذائي حاد، مما يؤثر مخاوف مشروعة بشأن التجويع الجماعي وانتشار الوفيات مع اقتراب شبح المجاعة. وكان تلك الظروف لم تبلغ من السوء ما يكفي، يعيش هؤلاء النازحون مع خطر القنابل والرصاص المستمر الذي يهدد بتدميرهم أو تشويههم هم وأحبائهم.

والعنصر الثاني الذي يثير قلق غيانا، لا سيما إذا نُفذت عمليات جماعية للنقل القسري خارج غزة، يتعلق بتداعيات ذلك على حل الدولتين. فلا يمكن فصل احتمالات قيام دولة فلسطينية عن ضرورة إقامة الشعب الفلسطيني في الأرض التي تخصه. ومن شأن ترحيل الفلسطينيين قسرا من غزة أن يقوض تلك الاحتمالات، وأن يؤكد من دون أدنى شك المصير المحتمل لحل الدولتين، خاصة إذا اقترن بسياسة الاستيطان الآخذة في التوسع في الضفة الغربية. وفي هذا السياق، تشدد غيانا على أهمية النهوض بتنفيذ القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 1397 (2002) والقرارات الأخرى ذات الصلة لتحقيق حل الدولتين.

ويجب أن نعالج هذه المسائل بشكل مباشر. وقد أعربت غيانا عن ارتياحها للتأكيدات التي صرحت بها حكومة إسرائيل سابقا بأنها لا تنوي تشريد السكان المدنيين في غزة، ولكن تصريحات بعض المسؤولين الإسرائيليين تبعث على القلق الحقيقي. ويجب أن تكون إجراءات إسرائيل متماشية مع تأكيداتنا السابقة. والخطوة الأولى والأهم في هذه المرحلة هي وقف جميع الأعمال العدائية - وقف فوري لإطلاق النار، وإلا فسيستمر النزوح، لأنه سيتعين على الناس الاستمرار في التنقل على أمل إيجاد الأمان في مكان ما في الجحيم المتمثل في غزة الآن.

- بشأن إمكانية تشريد الفلسطينيين قسرا، في أي حال من الأحوال، على تخفيف حدة التوتر المنتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ونعلم جميعا - مثلما يؤكد كل عضو في هذه القاعة مرارا - أن السبيل الوحيد الممكن لوقف دورة العنف هو من خلال تحقيق حل الدولتين، بحيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأي أعمال أو تصريحات تعرقل تحقيق هذا الهدف الذي يتطلع إليه العالم يجب أن تتوقف فورا.

السيدة رودريغيس - بيركيت (غيانا) (تكلت بالإنكليزية): أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام مارتن غريفيث والأمينة العامة المساعدة إيلزي براندز كيريس على إحاطتهما الواقعتين والمفيدتين.

تشعر غيانا بقلق عميق إزاء التهجير القسري للسكان في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونحيط علما بأن العديد من الفلسطينيين في غزة قد نزحوا عدة مرات داخل القطاع. ونشعر بالجزع اليوم لسماع البيانات الصادرة عن بعض المسؤولين الذين يقترحون ترحيل الشعب الفلسطيني في غزة قسرا إلى خارج الأرض نحو بلدان في المنطقة وفي أماكن أخرى. وترفض غيانا تلك المقترحات وتدعو مجلس الأمن إلى بذل كل ما في وسعه لحماية السكان الفلسطينيين في غزة من هذه المحنة التي تذكرنا بعام 1948. ويجب أن ندين بعبارات لا لبس فيها تلك الاقتراحات وجميع الاقتراحات الأخرى التي تهدف إلى انتهاك القانون الدولي، وأن نبعث برسالة قوية إلى أصحاب تلك الاقتراحات مفادها أنهم لا يستطيعون القيام بهذه الإجراءات من دون أن يصطدموا بمعارضة.

إن نزوح السكان في غزة أمر مؤلم لغيانا لسببين.

أولا، أوجدت الظروف التي اقتلع فيها الناس من ديارهم وسبل عيشهم حالة إنسانية كارثية تتطوي على المرض والدمار والخطر والموت. واقتيد الفلسطينيون رجالا ونساء وأطفالا إلى مساحات تضيق

والعمليات العسكرية. فالوقف الفوري لإطلاق النار هو أفضل أمل لنا، لأنه سيسمح بوصول المساعدات الإنسانية بموجب القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023). والأهم من ذلك، أنه من المحتمل أن يُمكن من إجراء مفاوضات نحو السلام. ووفقاً للسيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فإن "حل" التشريد القسري ليس واجباً أخلاقياً أو إنسانياً فحسب، بل إنه يتعامل أيضاً مع المسائل التي تقع في صميم ولاية المجلس لصون السلم والأمن الدوليين".

وأخيراً، وبغية حل أزمة غزة، تدعو موزامبيق جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعودة إلى الحوار قبل أن تتدهور الحالة بشكل لا يمكن إصلاحه. ومن ذلك المنطلق، تواصل موزامبيق تأييد إمكانية وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تتعايشان بسلام وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأشكر السيد مارتن غريفيث والسيدة إيلز براندز كيريس على إحاطتهما.

إن تحليلهما للحالة واضح: يجب إسكات المدافع إذا أردنا وقف انتشار الصراع ومعاناة السكان المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية وإطلاق سراح الرهائن. ولذلك السبب تدعو سويسرا إلى اتخاذ كل التدابير للسماح فوراً بوصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق وتوسيع نطاقها وإلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

إن أعمال الإرهاب غير المبررة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر التي بلغ عدد ضحاياها ما يقرب من 200 1 والعنف، ولا سيما العنف الجنسي الذي تعرض له العديد من الشابات والفتيات وأخذ الرهائن كانت صادمة للغاية. وقد أدناها بحزم وبشكل لا لبس فيه. كما نكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين ما زالوا محتجزين في غزة. وما زلنا نعلق أهمية كبيرة على حق كل دولة في ضمان أمنها وواجب حماية سكانها ومن هم تحت سيطرتها.

وترغب غيانا في نسج شراكة مع المجلس والمجتمع الدولي لإنهاء الإهانة التي يتعرض لها شعب غزة. ونحن مستعدون للعمل بجد مع الجميع لإنهاء هذه الحرب وإعادة بناء الحياة وإعادة إعمارها. والأهم من ذلك، أننا مستعدون، كما كنا دائماً، للعمل مع الجميع بغية إيجاد الطريق نحو النهوض بحل الدولتين. فيستحق جميع الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء العيش في سلام وأمن دائمين.

السيد فرنانديس (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على طلب هذه الإحاطة بشأن الحالة الإنسانية في غزة، مع التركيز بصفة خاصة على التشريد القسري للشعب الفلسطيني. كما نشكر مقدمي الإحاطتين: السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة إيلز براندز كيريس، الأمينة العامة للمساعدة لحقوق الإنسان، لتقييمهما الحالة في غزة.

بعد ثلاثة أشهر من الحرب أصبحت الحالة غزة مزرية، بموت لا نهاية له وعمليات ترحيل قسري و كارثة صحية لا مثيل لها ومجاعة ولا آفاق أو أمل لغزة. إن التشريد القسري والقيود المفروضة على المساعدات الإنسانية غير مقبولة. والمدنيون الأبرياء هم الذين يعانون أكثر من غيرهم. ومن واجبنا الحفاظ على الاحترام والكرامة. وفي الواقع، أفادت الأمم المتحدة بأن قطاع غزة لا يزال يعاني من عمليات قصف مكثفة تسببت في خسائر فادحة وتدمير الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، متسببة في أزمة كاملة. إن تلك الأعمال تنتهك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بالمشردين.

وقد بلغ التصعيد الإقليمي للنزاع في الشرق الأوسط أعلى مستوى. ولذلك، لا بد من أن يتوقف الصراع فوراً قبل أن تنتشر عواقبه أكثر، وإلا سيكون قد فات الأوان لوقف تداعياته والحد منها.

إن علينا التزام، بوصفنا أعضاء في المجلس، بضمان الاعتدال وضبط النفس. ويجب أن تكون لقوانين النزاعات الدولية الأسبقية على تلك الأعمال، ويجب على جميع الجهات الفاعلة أن توقف العنف

من سكان غزة. وفي ذلك الصدد، تذكر سويسرا بأن استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب محظور حظرا تاما بموجب القانون الدولي الإنساني وقد يشكل جريمة حرب.

وعلاوة على ذلك، يجب التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في إسرائيل وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة أمام السلطات المختصة. وتحقيقا لتلك الغاية، تجري المحكمة الجنائية الدولية حاليا تحقيقا في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، يغطي كلا من الأحداث المتعلقة ب 7 تشرين الأول/أكتوبر والأحداث الجارية في غزة والضفة الغربية.

إن البحث عن حل سياسي قائم على وجود دولتين، وهو ما ظل يدعو إليه المجلس لسنوات، أمر حتمي. ولا بد من تهيئة الظروف لإعادة بناء غزة كجزء لا يتجزأ من دولة فلسطينية في المستقبل تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها. الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

أشكر السيد غريفيث والسيدة غرينسبان على إحاطتهما.

وكما ذكر إيمانويل ماكرون، رئيس فرنسا، يجب علينا أن نعمل فوراً من أجل وقف دائم لإطلاق النار بمساعدة جميع الشركاء الإقليميين والدوليين. فذلك أمر أساسي إذا أريد إيصال المزيد من المعونة إلى السكان المدنيين في غزة. ويجب إزالة العقبات لضمان وصول المساعدات الإنسانية وتنفيذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) تنفيذا كاملا. وستواصل فرنسا تقديم المساعدات المالية والمادية للسكان المدنيين في غزة. ونشيد بالالتزام الأساسي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وجميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

وتدعو فرنسا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ويجب على المجلس أن يدين الهجمات التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي. وستواصل فرنسا عملها من أجل فرض جزاءات على حماس على المستوى الأوروبي.

ومنذ ذلك اليوم، شهدنا زيادة مفرزة في مستوى العنف والمعاناة في الشرق الأوسط. ففي غزة، قتل أكثر من 23 300 شخص وجرح أكثر من 59 400، وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وبعد ثلاثة أشهر، لم تظهر أي نتيجة بعد. ومن مسؤوليتنا، بوصفنا أعضاء في المجلس مسؤولين عن ضمان السلم والأمن الدوليين، أن نعكس ذلك الاتجاه. وذلك لأن استمرار هذا العنف لا يهدد بزعة استقرار المنطقة بأسرها فحسب، بل يعرض للخطر كذلك أسس النظام القائم على القانون الدولي والمبادئ الأساسية للإنسانية. فقد أصبح قطاع غزة، في غضون ثلاثة أشهر، غير صالح للسكن وكما يقول الأمين العام، لا أحد في مأمن هناك. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، أجبر 85 في المائة من سكان غزة، بمن فيهم العديد من الأسر التي لديها أطفال، على الفرار. وهناك الآن 1.4 مليون شخص محشورين في 155 مرفقا من مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى المكتظة وغير المجهزة تجهيزا كافيا.

ولذلك، ترفض سويسرا وتدين جميع الإعلانات الرامية إلى طرد المدنيين من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها غزة. وتذكر سويسرا بأن اتفاقيات جنيف تحظر النقل القسري للسكان، الذي قد يشكل جريمة حرب. وتدعو قادة جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير انفرادية وعن أي أعمال استفزازية أو ملاحظات تحريضية، ولا سيما تلك التي يمكن أن تشكل انتهاكا للقانون الدولي.

ومن الملح التفاوض على نقطة تحول حاسمة للخروج من الأزمة، التي تهدد سلام وأمن الإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة بأسرها وما وراءها. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن تنفيذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) تنفيذا كاملا أمر أساسي. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة المساعدة الإنسانية التي تدخل غزة من خلال ضمان وصول المعونة بسرعة وأمان ومن دون عوائق وفقا للقانون الدولي الإنساني. والواقع أن الوضع الراهن لا يمكن الدفاع عنه بالنسبة للمدنيين. إنهم يواجهون تهديدات خطيرة بسبب استمرار الأعمال العدائية المكثفة ونقص جميع السلع والخدمات الضرورية لبقائهم على قيد الحياة، الأمر الذي يؤدي إلى المجاعة التي يتضرر منها أصلا نصف مليون نسمة

أولاً، نتقدم بالشكر إلى جنوب أفريقيا على ما مارسته من قيادة أخلاقية في الدعوى التي رفعتها أمس أمام محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل بتهمة الإبادة الجماعية. وننصح الذين لم يتمكنوا حتى الآن من مجرد القول بأن إسرائيل ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، ناهيك عن محاسبتها، أن يتجنبوا ادعاء بعض السلطة القانونية أو الأخلاقية لانتقاد جنوب أفريقيا للجوئها إلى أعلى هيئة قضائية في نظامنا الدولي القائم على القانون للتصدي لواحدة من أهم الحالات في عصرنا. إن الدرس المستفاد من محرقة اليهود ليس أنه ينبغي للمرء أن يدافع عن إسرائيل عندما ترتكب الفظائع، بل أنه ينبغي للمرء أن يقف ضد ارتكاب الفظائع بغض النظر عن يرتكبونها وعن ترتكب ضدهم.

ثانياً، إن أفضل طريقة لتجنب التصعيد الإقليمي لا تكمن في التهديد بإطلاق النار أو استخدام المزيد منها، بل في اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. ولا بد لي من القول بأن المرء كان يأمل التعامل مع مسألة إنقاذ أرواح الأطفال الفلسطينيين بنفس القدر من الإلحاح الذي نوليه للعمل من أجل توفير الحماية لممرات الملاحة.

لقد استغرق الأمر 75 عاماً حتى اعترفت الأمم المتحدة أخيراً بالنكبة. وبدلاً من أن نشهد نهاية للنكبة، يواجه شعبنا مرة أخرى مذابح واسعة النطاق تهدف إلى تهجيرهم قسراً. وهذه نكبة تتكشف أمام أعيننا على مرأى من العالم. إنني أنتمي للجيل الذي فتح أبناؤه أعينهم على النكبة ومجازرها وخيامها ومشاقها. ولم يخطر ببالي قط أنني سأرى ذلك يحدث مرة أخرى في حياتي. إن 70 في المائة من الفلسطينيين في غزة هم بالفعل لاجئون، وقد حُرِّموا بالفعل من حقهم في العودة لعقود. وقد دُمرت منازل الكثيرين من سكان غزة في هجمات سابقة. إن الفلسطينيين في غزة اليوم ينعون أحبائهم ومنازلهم التي بنوها وأعادوا بناءها لأنفسهم وأسرهم. إنهم ينعون مدينتهم وقطاع غزة الذي دُمرت كافة معالمه. ولم تعد هناك ملامح لأي مكان كان للناس فيه ذكريات سعيدة. ففي كل زاوية، يقبع العذاب والموت والمعاناة الآن.

وعلى الصعيد السياسي، ستواصل فرنسا الدعوة إلى تحقيق حل الدولتين، على أن تكون القدس عاصمة للدولتين، وهو السبيل الوحيد لبناء السلام العادل والدائم. ويواصل رئيسنا مناقشاته مع أصحاب المصلحة في المنطقة سعياً لتحقيق تلك الغاية. وعلينا أن نعمل من أجل بناء دولة للفلسطينيين. وثمة دور مركزي للسلطة الفلسطينية، التي يُنوخى لها أن تصبح جزءاً من تلك الدولة الفلسطينية، في تلك العملية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد أكد المجلس من جديد في قراره 2712 (2023) أن التهجير القسري للسكان المدنيين يتعارض مع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، تدين فرنسا سياسة الاستيطان غير القانونية التي تشكّل عقبة رئيسية أمام آفاق تحقيق حل الدولتين. ويتحتم إنهاء العنف الذي يمارسه المستوطنون في الضفة الغربية.

أخيراً، من الأهمية بمكان أن نتجنب اندلاع نزاع إقليمي. ويتطلب استقرار لبنان والمنطقة من كافة الأطراف أن تمتثل امتثالاً كاملاً للقرار 1701 (2006). وتدين فرنسا بشدة هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر التي تنتهك حقوق وحرية الملاحة، وستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في المساعدة في كفالة الأمن البحري في المنطقة.

استأنف الآن مهامه بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين): أود بداية أن أعبر عن شكرنا للشقيقة

الجزائر على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أشكر مقدمي الإحاطتين، وكيل الأمين العام غريفيث والأمانة العامة للمساعدة براندز كيريس، على بيانتهما، لكن الأهم من ذلك على الجهود الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة للاضطلاع بولايتها في ظروف باتت مستحيلة عمداً.

واسمحوا لي أيضاً، قبل أن أدلي ببياني، أن أبدي ملاحظتين.

والسيد غريفيث على حق وكل من يرى ذلك على حق. ونشكر المجلس على قراره الإجماعي وموقفه الراض للتهجير القسري. ونحن نقرّ بذلك ونقدّره. ونشكر المجلس أيضاً على موقفه الإجماعي المتمثل في طلب توسيع نطاق المعونة الإنسانية، كما طلب الأمين العام. وما لا يوافق عليه المجلس بالإجماع هو مطلب وكفالة للقيام بذلك بالدعوة إلى وقف إطلاق النار الآن. ونأمل أن يتخذ المجلس قريباً قراراً بالإجماع بالدعوة إلى وقف إطلاق النار.

وبدلاً من ذلك، تواصل إسرائيل عمليات القتل الجماعي للفلسطينيين. الموت في كل مكان. وللموت الآن أشكال وأسماء جديدة، مثل التجويع والتجفاف والمرض، والتي تنتشر كالنار في الهشيم. هذه ليست عواقب حرب، بل كارثة إنسانية من صنع إسرائيلي. ولا أهمية للاعترافات الإسرائيلية بذلك أو نفيه؛ فأفعالهم تتحدث بصوت عالٍ بما فيه الكفاية. والأفعال تتحدث بصوت أعلى من الأقوال. تريد إسرائيل من الشعب الفلسطيني أن يختار بين الدمار والتهجير وبين الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

ويتعين على المجلس أن يتصرف الآن لوقف الإبادة الجماعية الجارية، ولإنقاذ الأرواح، ولوضع حد لهذه المذبحة، واستعادة الحياة في غزة. وسيتعين على شعبنا أن يعرف كيف يعيش مع هذه الخسارة والألم والمعاناة والصدمة، وكيف يعيش من دون أحبائه أو من دون أطراف أو مع ندوب مرئية وغير مرئية.

لطالما كانت هناك دائماً رؤيتان حول كيفية إنهاء هذا النزاع. الأولى هي عش ودع غيرك يعيش، والتمسك بالقانون الدولي، وإنهاء الاحتلال، وإعمال الحقوق الفلسطينية، وتحقيق سلام عادل ودائم على أساس قرارات الأمم المتحدة. هذا هو توافق الآراء الدولي. والثانية هي رؤية عنصرية وإجرامية ومتوهمة مفادها أن هذا النزاع يمكن أن ينتهي بطريقة ما بقبول الفلسطينيين بأن لديهم ثلاثة خيارات فقط: الموت أو الخروج أو الخضوع. إن الاعتداءات المتواصلة ضد التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لإجبارها على المغادرة هي أيضاً نتاج نفس المنطق الذي ينكر وجود الفلسطينيين

وفي غضون 100 يوم، نرح كل فلسطيني تقريباً في غزة عدة مرات، من منزل إلى ملجأ تابع للأمم المتحدة إلى خيمة، بحثاً عن الأمان في أي مكان، ليجد عدم الأمان في كل مكان؛ بحثاً عن الحياة في أي مكان، ليقابله الموت في كل مكان. لقد تعمدت إسرائيل تدمير كل شيء. لقد قتلت وشوهت أطفالنا وأطبائنا وصحفيينا ومهندسينا وشعرنا وأكاديميينا. ودمرت متطلبات الحياة في حد ذاتها، لا سيما الحياة في غزة. فلا توجد منازل للعيش فيها ولا مدارس أو جامعات للدراسة ولا مستشفيات لتلقي العلاج ولا مساجد أو كنائس للعبادة ولا أرض زراعية لفلاحتها ولا مخابز للخبز ولا مياه صالحة للشرب ولا أسواق للشراء منها ولا أمان ولا مستقبل لننعم بهما. وكما ذكر السيد غريفيث عن حق، لا يوجد مكان آمن في قطاع غزة.

لقد كانت إسرائيل تأمل أن يغادر الفلسطينيون تحت ضغط قصفها. غير أنهم لم يفعلوا. وهي تأمل الآن أن يغادروا جراء الدمار الذي خلفته القنابل. إن الفلسطينيين يعانون من صدمة النكبة إلى حد أنهم ضربوا بجذورهم عميقاً في الأرض على أمل الحيلولة دون تكرارها. بيد أنه من الظلم أن تكون حياتهم جحيماً على الأرض لمجرد أنهم يرفضون مغادرة وطنهم. إن أبناء شعبنا لديهم حلم بسيط: أن يعيشوا بحرية وكرامة على أرضهم. ورغم أن هذا حقهم، فإنهم محرومون منه منذ عقود.

لقد كان الأمين العام واضحاً بشكل لا لبس فيه في تقريره (انظر S/PV.9498) وفي بياناته، علاوة على منظومة الأمم المتحدة بأسرها. إن إنقاذ أرواح المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية والحيلولة دون حدوث مجاعة ومنع تفشي الأمراض المعدية ونفاذي التصعيد الإقليمي، كلها أمور تتطلب وقفاً فورياً لإطلاق النار لأسباب إنسانية. فلا يمكن القيام بأي من تلك الأشياء دون التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. وإذا كنتم تريدون إرسال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع وإذا كنتم تريدون منع التهجير القسري وإذا كنتم تريدون أن يتمكن جيش من موظفي الشؤون الإنسانية من الأمم المتحدة من إيصال المساعدات الإنسانية إلى كل ركن من أركان قطاع غزة، فلن يمكنكم القيام بذلك دون وقف إطلاق النار. إن الأمين العام على حق

عديدة، وأصبحت اليوم سلاحاً آخر في ترسانة الإرهابيين. لقد فقدت الأمم المتحدة كل مصداقية أخلاقية. وبعد مرور 98 يوماً على أوسع مذبحه لليهود منذ المحرقة، أصبح من الواضح أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتحد إلا على شيء واحد - وهو شيطنة إسرائيل.

قبل 76 عاماً هنا، في الأمم المتحدة، كانت هناك لحظة من العدالة والأخلاق عندما اعتمدت الجمعية العامة خطة التقسيم (قرار الجمعية العامة 181 (د-2))، التي أنشأت دولة يهودية ودولة عربية. وكما يتذكر المجلس، قبلت إسرائيل القرار على الفور وأنشأت دولة مزدهرة - دولة ديمقراطية. ومن ناحية أخرى، رفض الفلسطينيون القرار، ومنذ تلك اللحظة فصاعداً، وعلى مدى السنوات الـ 76 الماضية، استخدموا كل الوسائل لإبادتنا، بما في ذلك استخدام الأمم المتحدة كسلاح. وأطلقوا على فشلهم في ارتكاب إبادة جماعية ضد الشعب اليهودي اسم النكبة. واستمع المجلس إلى ذكرها مرة أخرى اليوم.

ولم يسلم كيان واحد للأمم المتحدة من التحيز المسيس والمعادي لإسرائيل. لقد أصبح كل كيان تابع للأمم المتحدة سلاحاً ضد إسرائيل على يد الفلسطينيين وأغليبيتهم المعادية تلقائياً لإسرائيل. وما عليكم إلا أن تنتظروا إلى هذه الجلسة. لقد وجد ممثل جامعة الدول العربية الذي له مقعد في المجلس أن من الأهمية بمكان مناقشة التهجير القسري لسكان غزة في نفس الأسبوع الذي نوقشت فيه غزة بالفعل هنا، وبعمق، وفي الجمعية العامة.

أولاً، أودّ أن أكون واضحاً جداً. لا يوجد تهجير قسري. وكما قال رئيس وزراء إسرائيل قبل يومين، لا تنوي إسرائيل تهجير سكان غزة. إن إسرائيل لا تقوم إلا بمحاربة إرهابيي حماس الذين تتمثل استراتيجيتهم الأساسية في استخدام المدنيين في غزة كدروع بشرية والذين حولوا كل شبر من غزة إلى آلة حرب إرهابية. ويعلم المجلس أنه لضمان عدم تكرار 7 تشرين الأول/أكتوبر أبداً، يجب على إسرائيل أن تقضي على حماس. إلا أن حماس رسّخت أقدامها في البنية التحتية المدنية وما تحتها. ولا يكاد يوجد منزل واحد في غزة لم يتم العثور فيه على أسلحة. ولذلك، ومن أجل الحد من الخسائر في صفوف المدنيين،

وحقوقهم ودولتهم، نفس المنطق الذي يعتبر أن الحل ليس إنهاء النكبة، بل استمرار فصولها. والموقف الدولي واضح: لا يوجد عدد أكبر مما يجب من الناس في منطقتنا؛ بل هناك دولة مستقلة مفقودة. فاعملوا وفقاً لذلك، واحموا الشعب الفلسطيني وادعموا استقلال الدولة الفلسطينية.

إن الشعب الفلسطيني باقٍ هنا. نحن قديمون قدم أشجار الزيتون الرومانية. وللشعب الفلسطيني الحق في العيش بحرية وكرامة في أرض أجداده. وهذا هو السبيل الوحيد نحو السلام والأمن المشتركين. وينبغي لجميع الذين يريدون أن يروا السلام والأمن المشتركين ألا ينشروا النار. ويجب أن يدعموا وفقاً فورياً لإطلاق النار الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): هذه هي الجلسة الثانية لمجلس الأمن هذا الأسبوع بشأن الحالة في غزة والجلسة الحادية والعشرون بشأن هذا الموضوع منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وخلال الفترة نفسها، عُقدت ثلاث جلسات للجمعية العامة واتخذت قرارات مجلس الأمن (القرارات 2720 (2024) و 2712 (2023))، فضلاً عن قرارين للجمعية العامة (قرارا الجمعية العامة دإط-21/10 و دإط-22/10).

ومن المحزن أن أي قرار من تلك القرارات لم يدين حماس على مذبحه شنيعة بحق 1 300 إسرائيلي وعلى أخذ 240 رهينة. لقد مر ما يقرب من 100 يوم على احتجاز 136 طفلاً وامرأة ومسنناً في أنفاق إرهابية مظلمة تابعة لحماس ولم يتم تخصيص مناقشة واحدة هنا للمضي قدماً في إطلاق سراحهم. أرجوكم، لقد انقضى 100 يوم ولم ينعقد المجلس مرة واحدة للتركيز على تحرير الرهائن. كان الطفل الصغير كفير ببباس على وشك الاحتفال بعيد ميلاده الأول، ومضى ربع حياته كرهينة في أيدي المغتصبين والقتلة، ولم يتخذ المجلس أي إجراء لتأمين إطلاق سراحه. لقد انقضت مائة يوم، ولم تسمح حماس حتى للصليب الأحمر بزيارة الرهائن. هذه أبشع جريمة حرب وماذا فعل المجلس؟

لكن هذه كلها أعراض لنفس السرطان الذي يفسد هذه المؤسسة. لقد استغل الدكتاتوريون ومنتهكو حقوق الإنسان الأمم المتحدة لسنوات

عاجزين. وبالتركيز أساسا على إسرائيل، البلد الذي لا يمثل سوى عُشر الواحد في المائة من سكان العالم، يمكن لكل منتهك لحقوق الإنسان أن يستمر في ارتكاب جرائمه دون عوائق.

لقد اتخذت الجمعية العامة في عام 2023 قرارات ضد إسرائيل أكثر من تلك المتخذة ضد إيران وكوريا الشمالية وسورية مجتمعة. إيران - الدولة التي تقتل النساء لعدم ارتداء أغطية الرأس بشكل صحيح وتقتل الآلاف من المتظاهرين السلميين بالرصاص وتشنق أفراد مجتمع الميم بتعليقهم في رافعات بينما تمول الإرهاب في جميع أنحاء العالم - لم تعتمد الجمعية العامة سوى قرار واحد ضدها، في حين يُستقبل قادتها بكل حفاوة هنا في الأمم المتحدة. وسورية، البلد الذي قتل مئات الآلاف من مواطنيه بالبراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية، لم يُتخذ ضدها سوى قرار واحد. أما إسرائيل، فقد اعتُمد ضدها أكثر من عشرة قرارات، تماما كما يحدث كل عام. وينبغي أن يكون واضحا تماما لكل شخص في هذه القاعة أن الأمم المتحدة ليست خربة فحسب - بل إنها خطيرة. لقد استغرق الأمر من هيئة الأمم المتحدة للمرأة 60 يوما لإصدار بيان فضفاض وغامض الصياغة عن أعمال العنف الجنسي التي ارتكبتها حماس، على الرغم من الأدلة الدامغة على جرائمها. فالإسرائيليات لسن نساء في نظر الأمم المتحدة،.

لقد قال وكيل الأمين العام غريفيث مؤخرا بشكل تشهيري إن غزة هي أسوأ أزمة إنسانية شهدتها على الإطلاق. حقا؟ لقد رأى مواقع المجازر التي ارتكبتها الخمير الحمر. ورأى 400 000 يماني يُقتلون ويتضورون جوعا حتى الموت. ولكن بالنسبة له، غزة أسوأ. وما من يوم مر دون أن تيسر إسرائيل وصول شاحنات محملة بالأغذية والمياه والإمدادات الطبية إلى غزة وتدعم كل مبادرة إنسانية، بينما يرفض مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حتى الإبلاغ عن ضحايا الإرهاب الإسرائيلييين. وبالمناسبة، أين قلقه وقلق المجلس إزاء تحريض القادة والمسؤولين الفلسطينيين على الإرهاب؟ إنهم يدفعون رواتب للإرهابيين. وهم لا يتحدثون عن ذلك فحسب، بل يدفعون لهم لقتل اليهود. ولم تُدن السلطة الفلسطينية حتى مذبحه 7 تشرين الأول/أكتوبر. أين

طلبت إسرائيل الإجلاء المؤقت للمدنيين من المناطق التي تحتدم فيها الحرب. فبرغم كل شيء، يمكن التراجع عن الإجلاء المؤقت، في حين أن الخسائر في الأرواح ليست كذلك. والمجلس يعرف الحقائق، ومع ذلك، وبسبب المصالح السياسية، يفضل بعض أعضائه عدم نشر الحقيقة والترويج للكاذب، وهي أن إسرائيل ملعونة.

في الوقت الذي نتحدث فيه، هناك أكثر من مليون مسلم يجري تهجيرهم قسرا من منازلهم وتُسلب منهم جميع ممتلكاتهم بينما يواجهون الفقر والمجاعة والمرض. لا، أنا لا أتحدث عن الوضع في غزة، ولكن عما تقوم به باكستان من تهجير 1.3 مليون أفغاني قسرا. فالأسر الأفغانية التي عاشت حياتها كلها في باكستان تُطرد قسرا وتُدمر حياتها ويضيع مستقبلها. ويشكل النساء والأطفال 85 في المائة من الفارين. لقد اجتمع المجلس 21 مرة، في المقام الأول لمساعدة شعب غزة بسبب دفاع إسرائيل عن نفسها ضد إرهابيي حماس، ولم يجتمع ولو لمرة واحدة للتركيز على مسألة الدفاع عن حقوق الأفغان في باكستان وحدها. فلمَ لا يعني التهجير القسري للمسلمين من بلد مسلم شيئا للممثل الجزائري والمجلس؟ سأقول للمجلس لم: إن لم يكن الأمر يتعلق باليهود، فليس هناك ما يقال. لكن هذا مجرد مثال واحد. ففي عيد الميلاد، قُتل 200 مسيحي نيجيري على يد مسلمين. وخلال العشر سنوات الماضية، دُبح 50 000 مسيحي في نيجيريا وقُطعوا بالفؤوس حتى الموت. فهل هذا حتى أمر يشغل بال المجلس؟ مرة أخرى - إن لم يكن الأمر يتعلق باليهود، فليس هناك ما يقال.

يتكلم المجلس كثيرا عن التناسب. ولكن أين التناسب عندما يتعلق الأمر بهوس المجلس ضد إسرائيل؟ إنه يكرس ساعات للحديث عن إسرائيل ومحاولة تكبيل أيدينا في حين لا يكاد يكون هناك أي تركيز في المجلس على الحكومات الديكتاتورية الوحشية والأنظمة المجرمة، مثل إيران وغيرها. ومن المحزن أن أعضاء المجلس ليسوا قادة هذه السفينة. فالأهداف السياسية المسممة للأغلبية المتحيزة في الأمم المتحدة هي ما يقود المجلس. وكل هيئة من هيئات الأمم المتحدة هي الآن سلاح ضد إسرائيل، ونتيجة لذلك، يظل المحتاجون حقا

اجتماعيا لحقوق الإنسان. وفي نظر الأمم المتحدة، فإن الظلام نور والخطأ صواب.

إن إسرائيل هي البلد الوحيد الذي يتعرض للهجوم في كل دورة من دورات مجلس حقوق الإنسان نتيجة للبند الخاص 7 من جدول الأعمال - هاجموا اليهود واصنعوا الأخبار. وكما هو الحال في الجمعية العامة، فقد اتخذت قرارات ضد إسرائيل في مجلس حقوق الإنسان أكثر مما اتخذت ضد أي بلد آخر وبفارق كبير. لقد كان الهدف من ثلث جميع لجان التحقيق التي أنشأها المجلس على الإطلاق هو التحقيق - خمونا ضد من؟ - إسرائيل، الديمقراطية الليبرالية الوحيدة في الشرق الأوسط. والوفود مدعوة للزيارة، حتى وإن كانت لا ترغب في ذلك.

وعندما ظنت إسرائيل أن الأمم المتحدة تدنت إلى الحضيض، أثبتت المنظمة أننا مخطئون. والقضية الشهيرة التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية هي مثال للواقع البائس للأمم المتحدة. كيف يمكن استخدام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي اعتمدت عقب الإبادة الجماعية للشعب اليهودي، كسلاح الآن ضد الدولة اليهودية بينما تخدم إرهابيي حماس الذين ارتكبوا المذبحة؟ يمكن لأي شخص يرى الحقائق على أرض الواقع أن يدرك أن قضية جنوب أفريقيا لا أساس لها. إن حماس هي من تعلن عن نيتها ارتكاب إبادة جماعية ضد الإسرائيليين وتسعى للقيام بذلك، وليس العكس. والكيان الذي ينبغي أن يُحاكم حقا هو الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة شريك للإرهابيين. لقد غضت الأمم المتحدة الطرف عن حفر حماس لأنفاق الإرهاب لمدة 18 عاما أسفل المدارس واستغلال حماس للمساعدات الدولية لتمويل آلة الحرب الإرهابية.

إن إسرائيل تخوض الحرب الأكثر عدلا. لقد شن إرهابيو حماس/تنظيم داعش، الذين يتمثل هدفهم المعلن في إبادة، هجوما لا مبرر له على إسرائيل. وهو أمر مكتوب في ميثاقهم، وقد أقسموا علنا على تكرار الفظائع التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر إلى أن يحققوا ذلك الهدف. ولن يقبل أي بلد في العالم بوقف إطلاق النار في حالة مماثلة إلى أن يتعذر تنفيذ هذا التهديد.

الإعراب عن القلق؟ حتى منظمة الصحة العالمية انضمت إلى الترسانة الفلسطينية. ففي أيار/مايو، عُقدت مناقشة خاصة في الاجتماع السنوي لمنظمة الصحة العالمية لاستهداف إسرائيل وحدها؛ وكانت الدولة اليهودية البلد الوحيد في العالم الذي استُهدف دون سواه بالإدانة ببند خاص جدا على جدول أعمال المنظمة. وخلال ذلك الاجتماع السنوي نفسه، انتُخب كوريا الشمالية لعضوية المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية الذي يضم في عضويته أيضا سورية واليمن أيضا. لهذه الدرجة أصبحت الأمم المتحدة مشوهة.

وينطبق الشيء نفسه على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ففي هذا الأسبوع، كُشف عن مجموعة على تطبيق تيليجرام تضم في عضويتها 3 000 من معلمي الأونروا في غزة وتبين أنها تحتوي على العديد من المنشورات التي تحثي بمذبحة حماس وتشيد بها. لقد أُشيد بالقتلة المغتصبين باعتبارهم أبطالاً. وجرى تمجيد تعليمهم. وتبادل أعضاء المجموعة صور الإسرائيليين القتلى والأسرى بابتهاج. وعُثر على عدد لا يحصى من مخابئ الأسلحة والصواريخ في مدارس الأونروا في جميع أنحاء غزة، وكذلك المواد التعليمية المقرزة التي تروج للاستشهاد ومعاداة السامية. إنها وكالة تابعة للأمم المتحدة تنتج أجيالا من الشباب المملؤين بالكراهية والعنف. إنها حرفيا سلاح تيسر الأمم المتحدة استخدامه ضد إسرائيل.

إن قائمة مختلف وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الجاري استخدامها كأسلحة ضد إسرائيل لا حصر لها ولكن من بين جميع الأجهزة المعادية لإسرائيل في الأمم المتحدة، هناك جهاز واحد يُشعر جميع الأجهزة الأخرى بالعار، وهو مجلس حقوق الإنسان. ففي الوقت الراهن - ومن المهم معرفة الحقائق - هناك 17 عضوا فقط من بين أعضاء المجلس البالغ عددهم 47 يدعمون حقوق الإنسان في بلدانهم، وهذا هو المجلس الذي نثق بأنه منارة للأخلاق والخير. لم يركز مجلس حقوق الإنسان في أي قرار له على دولة كوبا البوليسية، ولا حتى مرة واحدة، أو على النظام الاستبدادي في فنزويلا. إن لم يكن الأمر يتعلق باليهود، فليس هناك ما يقال. حتى أن إيران ترأست مؤخرا منتدى

في البداية، أود أن أشكر جميع زملائي في مجلس الأمن على إسهامهم الكبير في الموضوع الذي يجتمعنا اليوم، أي التهجير القسري المقترح للشعب الفلسطيني.

وبعد تبادلنا الآراء بعد ظهر اليوم، يمكننا أن نستنتج أن هناك توافقاً في الآراء داخل مجلس الأمن فيما يتعلق بالرفض القاطع لأي اقتراح يهدف بشكل مباشر أو غير مباشر إلى التهجير القسري للشعب الفلسطيني من أرضه. إنه توافق آراء نادر. إنه توافق ثمين في الآراء يصلحنا مع تعددية الأطراف.

ألا يمكننا أن نمضي قدماً على أساس هذا التوافق الجديد في الآراء داخل المجلس، حتى وإن كان يتعلق بجزء فقط من القضية الفلسطينية؟ وأنا واثق من أن ذلك سيكون له صدى هائل لدى الرأي العام في جميع أنحاء العالم، وخاصة في منطقتنا.

ولا بد لي من الاعتراف بأن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بحاجة إلى استعادة مصداقيتهما وإعادة بناء الثقة في مساعيها. والوفد الجزائري على استعداد للعمل مع جميع زملائه في مجلس الأمن لإحراز تقدم في ذلك الاتجاه من أجل السلام في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم.

رُفعت الجلسة الساعة 17/25.

ويعرف جميع أعضاء المجلس ذلك، فلم لا تزال السياسة تقودهم؟ ولم يتبعون مباشرة سيناريو الإرهابيين؟ ألا يكلفون أنفسهم عناء التفكير فيما سيحدث في إسرائيل وغزة إذا كان هناك وقف لإطلاق النار؟ إننا نعرف ما سيحدث: ستواصل حماس حكمها الإرهابي في غزة. كيف يمكن لأعضاء المجلس أن يتكلموا عن حل الدولتين أو أي حل آخر إلى جانب وقف إطلاق النار الذي سيُبقي على حماس في السلطة؟ أي مستقبل يتوقعه أعضاء المجلس للمنطقة إذا حدث ذلك؟

تعلم حماس أنها لا تستطيع هزيمة إسرائيل في ساحة المعركة التقليدية، ولذلك فهي تستخدم الإرهاب بدلاً من ذلك في محاولة لإخافة إسرائيل وجعلها تولي على عقبها، بينما تستخدم الأمم المتحدة كسلاح لمساعدتها في تحقيق هدفها. لقد حان الوقت لاستعادة الأمم المتحدة وإجبار المؤسسة على الالتزام بمبادئها التأسيسية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الجزائر الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة للمرة الثانية. وأؤكد لكم، سيدي، أنني سأتوخى الإيجاز ولكنني سأحاول مساعدتكم على اختتام جلسة مجلس الأمن هذه بملاحظة إيجابية.